الجـــمهوريـــــة الـــجزائريـــــة المـــديمقراطيـــة الشـعبيـــــة
وزارة التـــعليـــم العـــالـــي والبحـــث العلمـــي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة–
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك

دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية
دراسة حالة بنك خليج الجزائر وكالة سعيدة (63)

من اعداد الطلبة :
- بوراس صالح
- قاسمي عبد الرزاق

تحت اشراف الاستاذ :
- عمر بالخير جواد

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ :.....

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور:...../رئيسا

الدكتور:...../مشرف

الدكتور:...../مناقش

السنة الجامعـــــية :2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

الحمد لله نحمده وشكره على نعمة العلم التي انعمهل علينا والحمدلله اللذي وفقنا واعاننا على

اتمام هذا العمل

وصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه اجمعين

نتقدم بالشكر الى الاستاذ الفاضل المشرف عمر بالخير جواد

على كل المجهودات التاي بذلها من اجل إنجاح هذا العمل وكل المعلومات التي افادنا بها

فجزاه الله خير جزاء على كل المجهودات المبذولة

وكذالك الشكر الخاص الموجه الى للجنة المناقشة التي حظرة وناقشة واعطت رايها وشكر

الموصول على النصائح المقدمة

وكذالك الشكر الخاص الموجه لاصدقاء وزملاء الدراسة وكل من ساهم في هذا العمل من

قريب او من بعيد لكم منا جزيل الشكر

إهداء

اهدي هذا العمل وثمرة جهدي الى الوالدين العزيزين راجيا من المولى

عزوجل ان يحفظهما كما ربياني صغيرا

والى من قاسموني رحم امي الى اعز الناس بعد الوالدين إخوتي مصدر

إعتزازي واخواتي شقيقات روحي واخر العنقود ندى شراز

والى العائلة الكبيرة من كبيرها الى صغيرها والى الاهل والاحباب والاقارب

الى اصدقاء و زملاء والاخوة في فريق كرة القدم فريق الامل

والى كل من يعرفهم قلبي ونسيهم قلمي من قريب او بعيد

بوراس

صالح

إهداء

اهدي ثمـرة جهـدي وعمـلي إلـى

- الوالديـن العزيزيـن
- جميع اخـوتـي وأخـواتي
- كـما أهـدي هـذا العمـل إلـى جميـع الأحبـاب والأصدقـاء .
- وإلى كل من ساهم في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد.

قاسمي

عبد الرزاق

ملخص

تعرضنا في هذه الدراسة الى دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية من خلال دراسة حالة في بنك الخليج الجزائر حيث تعد التجارة الخارجية من اهم قطاعات الاكثر حيوية في اي نشاط تجاري فهي تساعد في تحقيق التنمية الاقتصاديةفي الدول من خلال تبادل والمعاملات الخارجية التي تتم بين الدول كما تطرقنا البنوك التجارية والتي تتعتبر من العناصر التي تحقق التنمية وذالك بإعتبارها العصب الرئيسي لاي اقتصاد واساس كل دولة حيث يبرز دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية اللذي يعد من المصادر التي تحتاجها المؤسسات الاقتصادية لتغطية إحتياجاتها وذالك بإستخدام عدة اساليب وطرق في تمويل التجارة الخارجية منها الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي وقرض المشتري وغيرها من الاساليب القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل ويعد الإعتماد المستندي من ابرز الاساليب الاكثر إستعمالا واحد وسائل الدفع الهامة والمتطورة .

فمن خلال هذا الموضوع قمنا بدراسة تطبيقية الى بنك الخليج الجزائر –وكالة سعيدة– حيث يعتبر هذا البنك الوحيد في المنطقة تابعا للقطاع الخاص حيث يستخدم هذا البنك تقنية الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية في الكثير من معاملاته لانه يعتبر هذه التقنية اكثر ضمان وامان ومتطورة واقل خطرا على البنك واطراف الاقتصادية الاخرى .

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية –التمويل –التجارة الخارجية

Résumé

Dans cette étude, nous avons examiné le rôle des banques commerciales dans le financement du commerce extérieur à travers une étude de cas à Gulf Bank Algérie, où le commerce extérieur est l'un des secteurs les plus importants de toute activité commerciale, contribuant ainsi au développement économique des pays par le biais des échanges et des transactions extérieures. Nous avons traité avec les banques commerciales, considérées comme les éléments qui assurent le développement comme le nerf principal de toute économie et la base de chaque pays, dans lesquelles le rôle des banques commerciales dans le financement du commerce extérieur est l'une des sources dont les institutions économiques ont besoin pour couvrir leurs besoins et leur utilisation. Le crédit documentaire est l'une des méthodes les plus largement utilisées et un des moyens de paiement les plus importants et les plus avancés. Il existe plusieurs méthodes de financement du commerce extérieur, notamment le crédit documentaire, la collecte de documents, le prêt à l'acheteur et d'autres méthodes à court, moyen et long terme.

Seule banque de la région à être affiliée au secteur privé, cette banque utilise la lettre de crédit pour le financement du commerce extérieur dans bon nombre de ses transactions car elle est plus sûre, plus sûre, plus sophistiquée et moins risquée. Sur la banque et d'autres parties économiques.

Mots-clés: Banques commerciales - Financement - Commerce extérieur

تشكـــرات .....
إهـــــداؤء .....
ملـــخص .....
الفهـــــرس .....
قائمة الأشـــــكال .....
مقـــــدمة .....
الفصل الأول:مفاهيم عامة حول البنوك التجارية .....
تمهيد: 1
المبحث الأول: عموميات حول البنوك. 2
المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك. 2
المطلب الثاني: تعريف البنك. 4
المطلب الثالث: أنواع البنوك ووظائفها. 5
المبحث الثاني: ماهية البنوك التجارية. 9
المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية: 9
المطلب الثاني: وظائف وأهداف البنوك التجارية. 10
المطلب الثالث: خصائص البنوك التجارية وأهميتها. 15
المبحث الثالث: أنواع البنوك التجارية والمخاطر التي تتعرض لها. 18
المطلب الأول: أنواع البنوك التجارية 18
المطلب الثاني: المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية 21
خلاصة الفصل 24
الفصـــل الثانـــي:تمويل التجارة الخارجية .....
تمهيد 25
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية. 25
المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية. 26
المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية. 27
المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية. 29
المبحث الثاني: تمويل التجارة الخارجية 31

المطلب الأول: تعريف التمويل وأهميته وأهدافه. 31
المطلب الثاني :انواع التمويل 34
المطلب الثالث: مصادر التمويل. 35
المبحث الثالث: أساليب تمويل التجارة الخارجية و المخاطرها. 38
المطلب الأول: تمويل قصير الأجل. 38
المطلب الثاني: تمويل متوسط وطويل الأجل. 46
المطلب الثالث: مخاطر تمويل التجارة الخارجية. 50
المبحث الرابع: اثر البنوك التجارية على التجارة الخارجية ودورها.....53
المطلب الاول: اثر البنوك التجارية على التجارة الخارجية 53
المطلب الثاني: دور البنوك التجارية على التجارة الخارجية.....54
خاتمة الفصل الثاني 55
الفصل الثالث :دراسة حالة في بنك الخليج الجزائر(AGB) .....
تمهيد.....56
المبحث الأول : مدخل حول بنك الخليج الجزائر 57
المطلب الأول : نشأة بنك الخليج الجزائر 57
المطلب الثاني : مهام بنك الخليج الجزائر.....57
المطلب الثالث : تقديم فرع بنك الخليج الجزائر في سعيدة 58
المبحث الثاني : تمويل التجارة الخارجية باستخدام آلية الاعتماد المستندي 61
المطلب الأول : التوطين البنكي 61
المطلب الثاني : إجراءات منح الإعتماد المستندي.....62
المطلب الثالث : تنفيذ العقد والتسوية النهائية 64
خلاصة الفصل.....67
الخـــاتمة العـــامة 68
قائمة المصـــادر و المراجـــــع.....71
قائـــمة الملاحـــق.....75

قائمة الأشكال و الجداول .....
مراحل سيرالاعتماد المستندي 43
مراحل سير التحصيل المستندي 46
مراحل سير القرض المشتري 49

مقدمة

لقد أصبحت البنوك ضرورة من ضرورات العصر الحديث لاتستطيع ان تستغني عن خدماتها دولة من الدول اوقطاع من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.وبغير العمليات البنكية لايمكن ان تستمر المؤسسات التجارية والصناعية والزراعية في نشاطها الانتاجي والتجاري ومن المعروف ان نشات البنوك ارتبطت بما تشهده الاقتصادات العالمية من تحول عبر مراحل تطورها اقتصاديا واجتماعيا وهذا التلاحم يجسده ليس فقط نشاة البنوك وإنما إكتسابها لوظائفها المختلفة وتباين ادوارها من مرحلة تنموية الى اخرى.هذا فضلا عن السياسات والافكار التي تهيئ المحال لكي ياخذ هذا التطور طريق نحو التميز من هنا فان تباين البنوك في اداء وظائفها اختلف بين الدول العالم استجابة نظروف الاقتصادية التي تمر بها كما تبرز اهمية البنوك التجارية من خلال تمويل مختلف الانشطة التجارية والاقتصادية ويعد التمويل اساس كل نشاط تجاري من خلال تمويل الاستثمارات وتغطية العجز المال فهذا التمويل يمكن ان يكون داخليا او خارجيا .

كما تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في معظم الإقتصاديات الدولية حيث توفر للإقتصاد ماتحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا، من خلال نشاط الإستيراد وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مالديه من فائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير. تعتبر العمليات الإقتصادية سواءا الوطنية أو الدولية محركا أساسيا لنشاط التجارة الخارجية وترجع هذه الصفقة التي تتميز بها التجارة الخارجية إلى الإنسان ورغبته، وهذا ليلبي ما يحتاج إليه في حياته اليومية المتزايدة وباستمرار، فالتجارة ماهي إلا مجموعة من العلاقات التي تربط بين الأعوان الإقتصاديين المقمين والأعوان الإقتصاديين غير المقمين وذلك في مختلف دول العالم. ونظرا لاهمية التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي فان نجاحها يتوقف على حجم وطبيعة التمويل الذي يقدم لها

و انطلاقا من ابراز دور التمويل الذي تتلقاه التجارة الخارجية من البنوك التجارية الذي يساهم في فاعليتها ونجاحها نطرح الاشكال تالي :**فيماذا يتمثل دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية ؟**

وعلى هذا الاساس نطرح اسئلة فرعية :

-ماهو دور البنوك الذي في تمويل التجارة الخارجية ؟

-كيف تعرف التجارة الخارجية وماهي مخاطر التي تتعرض لها ؟

-ماهي اساليب المستعملة في تمويل التجارة الخارجية ؟

2-فرضيات

للاجابة على هذه الاسئلة نطرح بعض الفرضيات

يرتكز دور البنوك تجارية في تمويل التجارة الخارجية على منحها قروض لتمويلها سواء كانت قصيرة او متوسطة او طويلة الاجل وضمان السير الحسن للمعاملات الدولية

التجارة الخارجية هيا مجموعة من المعاملات الاقتصادية بين الافراد داخل وخارج البلد من خلال عملية الاصدار والتصدير ومن المخاطلر التي تتعرض لها هيا تقلبات اسعار الصرف ومشاكل النقل بين طرفين

هناك عدة اساليب تستخدم في تمويل التجارة الخارجية منها الاعتماد المستندي وذالك من اجل ضمان الثقة بين اطراف التبادل التجاري

3-اهمية الدراسة

يعتبر موضوع تجارة الخارجية وطرق تمويلها ذو اهمية كبيرة بالنسبة للبنوك وكذالك الاقتصاد الوطني حيث يقوم بتحقيق الاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة التنمية كما يبرز دور البنوك واهميته في تدخل كوسيط في عملية التبادل بين الاطراف الاقتصادية لتحقيق الثقة والامان بينهم وذالك بتوفير تقنيات واساليب لضمان السير الحسن لهته المعاملات وتغطية الاخطار المترتبة عليها

4-اهداف الدراسة

الاستفادة من معلومات جديدة حول التجارة الخارجية وكيفية سير هاذه العملية من اجل اثراء رصيدنا المعرفي

عرض طرق واساليب مستعملة في تمويل التجارة الخارجية ومنح صورة حية عن كيفية عمل البنوك بهذه الوسائل ومعرفة مدى قدرة البنك على مواكبة هذا التطور

ابراز دور البنوك في المساهمة في تمويل التجارة الخارجية ومدى مساهمة الاعتماد المستندي كوسيلة لتمويل التجارة الخارجية ووصف هذه الالية بكا تفاصيلها

5-اسباب إختيار الموضوع

يعود سبب اخيارنا للموضوع لمجموعة من الدوافع منها :

-ان موضوع تمويل التجارة الخارجية لهو اهمية كبيرة وخاصة ان بلادنا تطبق نظام الاقتصاد الحر

-الرغبة في اثراء رصيد المعرفي والعلمي وخاصة ان هذا النوع من المواضيع يتطلب دراسة ميدانية

فكان رغبة منا في معرفة عمل البنوك ونشاطها

-ابراز اهمية عمل البنوك ودورها في سير الحسن وضمان الثقة والامان للمصدرين والمستوردين وتسهيل العلاقة بينهم

6-المنهج المتبع

قمنا باستخدام االمنهج التحليلي الوصفي للاجابة على إشكالية المطروحة والاسئلة الفرعية وكذا إثبات صحة الفرضيات

7-صعوبات الدراسة

إن من ابرز الصعوبات التي واجهناها في هذه الدراسة هو عدم استقبالنا في المؤسسات المالية التابعة للقطاع العام وذالك من اجل إجراء دراسة ميدانية في البنوك تابعة للقطاع العام

بما ان بنك الخليج الجزائر هو بنك خاص فقد امتنع عن منح معلومات حول العملائه وهذا بهدف سرية المعلومات والتي هيا من اهداف البنك

8-دراسات سابقة

نظرا لاهمية الموضوع الكبيرة والتي يحظى بها فقد تم تناول هذا الموضوع في مواضيع عديدة حيث تم التطرق وتعرض لاليات التي يعتمد عليها البنك في تمويل التجارة الخارجية بحيث كانت جل المواضيع تتحدث عن الية الاعتماد المستندي كوسيلة لتمويل التجارة الخارجية

9-هيكل الدراسة

بغية الإلمام بالموضوع من كافة جوانبه قمنا بتقسيمه الى ثلاثة فصول ومقدمة وخاتمة :

- الفصل الاول :عنوانه مفاهيم عامة حول البنوك التجارية حيث سنتطرق في هذا الفصل الى تعريف البنوك بصفة عامة ونشاة وانواع مختلفه في المبحث الاول اما في المبحث الثاني سنتطرق الى البنوك التجارية من خلال تعريفها ووضائفها واهميتها واهدافها اما في المبحث الثالث فسنتطرق الى انواع البنوك التجارية والمخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية
- الفصل الثاني : عنوانه تمويل التجارة الخارجية قسمنا هذا الفصل الى ثلاثة مباحث المبحث الاول يتحدث عن ماهية التجارة الخارجية من خلال تعريف التجارة الخارجية واهميتها واسباب قيامها اما المبحث الثاني يتحدث عن التمويل من خلال تعريفه واهميته وانواعه ومصادر تمويل والمبحث الثالث يتحدث عن اساليب تمويل التجارة الخارجية ومخاطر التي تتعرض لها
- الفصل الثالث : في هذا الفصل قمنا بدراسة ميدانية الى بنك الخليج الجزائر فرع سعيدة حيث تكلمنا في هذا الفصل عن نشاة هذا البنك ومهامه وكذالك تقديم الوكالة في سعيدة ثم في المبحث الثاني تطرقنا الى التوطين البنكي واجراءات فتح الاعتماد المستندي ثم التنفيذ والتسوية النهائية

تمهيد:

إن متطلبات الحياة الإقتصادية والتطور الصناعي أدى إلى ظهور مؤسسات مالية تدعى بالبنوك تتلقى الإيداعات النقدية وتعرضها في شكل قروض، وتعد الخدمات المصرفية التي تقدمها لعملائها أهم الأسس التي يرتكز عليها التطور الإقتصادي للبلاد، والتي تساهم بقدر كبير في تمويل المشاريع الإستثمارية.

لقد أصبحت البنوك ضرورة من ضروريات العصر الحديث لا تستطيع أن تستغني عن خدماتها أمة من الأمم، أو قطاع من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وبغير العمليات البنكية لا يمكن أن تستمر المؤسسات التجارية والصناعية والزراعية في نشاطها الإنتاجي والتجاري، ومن المعروف أن نشاة البنوك ارتبطت بما تشهده الإقتصادات من تحول عبر مراحل تطورها اقتصاديا واجتماعيا، وهذا التكامل والتلاحم العضوي يجسده ليس فقط نشأة البنوك وإنما اكتسابها لوظائفها المختلفة وتباين أدوارها من مرحلة تنموية لأخرى، هذا فضلا عن السياسات والأفكار التي تهيئ المجال لكي يأخذ هذا التطور مجراه، من هنا فإن تباين البنوك في أداء وظائفها اختلف بين الدول استجابة للتباين في الظروف والتحولات الاقتصادية التي تمر بها الدول.

المبحث الأول: عموميات حول البنوك .

لقد كان تطور البنوك ونشوءها مرتبط وعلى الدوام بتطور المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا، وقد كانت التجارة تحديدا أهم الأنشطة التي ساعد نموها على تطور أعمال البنوك وتنوعها، لذلك فإنّ دراسة طبيعة وعمل البنوك يستوجب بالضرورة الاهتمام بدراسة التغيرات الاقتصادية وتنوع المعاملات التجارية والاقتصادية التي تساهم في تشكيل عمل البنوك وإعادة صياغته وبالمقابل تؤثر فيها البنوك بالصقل وإعادة الصياغة.

المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك.

1- نشأة البنوك:

إن البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترتقي إلى عهد البابل "العراق القديم" في الألف الرابع قبل الميلاد، أما الإغريق عرفوه قبل الميلاد بأربعة قرون بدايات العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات وجمع الودائع ومنح القروض، أما فكرة الاتجار بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى بفكرة الصراف الذي يكتسب دخله من مبادلة العملات سواء كانت عملات أجنبية أو محلية[1].

أما في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى ظهرت البنوك بشكلها الآتي، وبالضبط في القرن 13، و14م بعد إزدهار المدن الإيطالية وفي أواخر القرن 16م إلى المطالبة بإنشاء بيوت صيرفة حكومية، وهكذا تطورت الممارسات المالية من صراف إلى بيت صيرفة إلى بنك.

وأول بنك حمل هذا الإسم في التاريخ هو بنك برشلونة سنة 1401م، أما أقدم بنك حكومي تأسس في البندقية عام 1587م، وجاء بعده بنك أمستردام عام 1609م، وعلى إثر الغكتشافات الجغرافية والفتوحات

[1] شاكر القزويني، " محاضرات في اقتصاد البنوك " ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر 1989، ص 25.

إزدهرت البلدان الأوروبية في القرن 16 و17م فازدهرت الأعمال المصرفية نتيجة تدفق الخيرات النفيسة[1].

وفي القرن 19م أخذت البنوك تتوسع وتأخذ شركات مساهمة واعتمادا من النصف الثاني من هذا القرن إزداد عدد البنوك المتخصصة في الإقتراض المتوسط والطويل الأجل.

[1] السيد عبد الوالي، " اقتصاديات النقد والبنوك " دار النشر، القاهرة 1998، ص 71.

المطلب الثاني: تعريف البنك.

اشتقت كلمة بنك من المقاعد التي كان يجلس عليها الصرافون في أسواق البندقية وأمستردام، من حيث الأصل اللغوي للكلمة هي إيطالية "بانكو" والتي تعني مصطبة، ويقصد بها في البدء المصطبة التي كان يجلس عليها الصيارفة لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات، بعدها أصبحتتعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.[1]

المؤسسات المالية هي مؤسسات اقتصادية متخصصة تعمل في إدارة الأموال حفظًا وإقراضا أو بيعا وشراء، فهي أماكن التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، وتتضمن هذه المؤسسات: البنوك وصناديق التوفير وبيوت الاستثمار وشركات وهيئات التأمين والبورصات.[2]

يعرف البعض البنك بأنه مكان التقاء عرض الأموال بالكلب عليها، بمعنى أن البنوك تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات ليعاد إقراضها إلى من يستطيع ويرغب في الاستفادة وإفادة المجتمع منها عن طريق استثمارها، ولكن هذا التعريف يشرك مع البنك مؤسسات أخرى مثل شركات التأمين وصناديق التوفير البريدي.[3]

إن البنك لا يعدو أن يكون مؤسسة ذات نشاط معين يتمثل في الوساطة المالية أو بعبارة أوضح هو وسيلة التعامل في القروض على اختلاف أنواعها، إذ أن البنك يقترض من مجموعة من أفراد المجتمع، ثم يقرض الأموال المودعة لديه إلى مجموعة أخرى من الأفراد أو استثمارها في شتى أوجه الاستثمار، وتتول إليه في النهاية الأرباح المترتبة على عمليتي الإقراض والإقتراض غير أن بعض البنوك

[1] عبد الحق بوعتروس، الأنظمة البنكية والتقنيات المالية، جامعة التكوين المتواصل مركز قسنطينة، فرع قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، السنة الثالثة، الإرسال الأول ص (18-19).

[2] محمد حبش، المحاضرة الثانية: تعريف البنوك وأنواعها.

www.aleppoeconomics.com/vb/showthread.php. extraite le 10 mai 2007

[3] زيادة سليم رمضان ومحفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، دار المسيرة عمان- الأردن، ط2، 1996، ص3.

قد تحصل على رؤوس أمواله من المساهمين في مبدأ الأمر، ولكن هذه البنوك تعمد بعدئذ إلى توسيع دائرة الإقراض والإقتراض باستخدام الودائع التي تتسلمها من الأفراد المتعاملين معها.[1]

البنك هو مؤسسة مالية يمكن تعريفه بالنظر إلى وظائفه، بأنه وسيط مالي بين المقرضين والمقترضين ويولد الإئتمان أو ما يطلق عليه القروض مع القيام بما يرتبط بهذه الأمور من خدمات.[2]

المطلب الثالث: أنواع البنوك ووظائفها.

1- أنواع البنوك:

يمكن تقسيم البنوك، بشكل عام إلى خمسة أنواع رئيسية:

أ- البنك المركزي[3]:

يعتبر البنك المركزي منشأة مصرفية لا تضع الربح في اعتبارها بقدر ما تهدف إلى تدعيم النظام النقدي والاقتصاد للدولة، نظرا لأهمية هذا الهدف فإن البنك المركزي يجب أن يكون مملوكا للدولة وفي البلاد التي لا تكون فيها هذه البنوك مملوكة للدولة، فإنّ الدولة تخضع لمراقبتها، أو بصفة عامة يتصف البنك المركزي بأنّه بنك الإصدار، بنك البنوك، بنك الدولة فضلا عن كونه أداة إشرافية ورقابية على الجهاز المصرفي كله، وتنحصر وظائفه في:

- تنظيم إصدار العملة تبعا لمتطلبات الاقتصاد الوطني.

[1] حسين عمر www.ishraqa.com/newlook/art_det.asp. extraite le 12 nov 2007

[2] موسوعة الأسرة المسلمة، http://islam.aljayyash.net/encyclopedia/book-13-28. Extraite le 13 oct 2007

[3] د. عقيل جاسم عبد الله: النقود والمصارف، عمان، دار مجدلاوي للنشر، ط2، 1999، ص223.

- السيطرة على كمية النقود في التداول داخل البلد.
- مراقبة البنوك والإشراف على أعماله حفاظا على حقوق المودعين والمساهمين.
- يقوم بعمل بنك البنوك ،أي أنه يقبل الودائع من البنوك التجارية.

ب- البنوك التجارية[1]:

يعتبر البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموالا فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال، وعلى الرغم من أنّ البنوك التجارية لا تعتبر الوسيط الوحيد في هذا المضمار، إلا أنّها تتّسم بصفات معينة تميزها عن غيرها من الوسطاء.1

جـ- بنوك الاستثمار[2]: وعملياتها موجهة لمن يسعى لتكوين أو تجديد رأس المال الثابت (مصنع، عقار، أرض صالحة للزراعة...الخ)، لهذا فهي تحتاج لأموال غير قابلة للطلب متى شاء المودع، أي أنّها تعتمد في إقراضها للغير على رأسمالها بالدرجة الأولى(الذي يفترض فيه أن يكون كبيرا نسبيا) وعلى الودائع لأجل أي ودائع مرتبطة بتاريخ (أي غير مستحقة الأداء عند مجرد الطلب) وعلى الاقتراض من الغير لفترة محددة بتاريخ (أي السندات) وهي تشبه تماما الودائع لأجل من حيث النتيجة، إلا أنّ الفرق هو أنّ البنك هنا هو الذي يسعى للإقتراض وجلب الوديعة تحت إغراء منح فائدة، في حين أن الوديعة لأجل2 يأتي بها المودع من تلقاء نفسه طمعا في الفائدة، والرغبة منه في توظيف ماله، وأخيرا تعتمد تلك البنوك أيضا على المنح الحكومية.

د- منشآت الإدخار والتوفير: وهي تختص بتجميع مدخرات الأفراد (صغار المدخرين بالدرجة الأولى) التي تكون في الغالب مستحقة عند الطلب وتأخذ شكل دفتر ادخار وقد تكون تلك المدخرات لأجل (أي

[1] د. منير إبراهيم هندي: إدارة البنوك التجارية، مصر، المكتب العربي الحديث، 1996، ص5.

[2] شاكر قزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 1989، ص31- 32.

مرتبط سحبها بتاريخ) وعندئذ تأخذ شكل أذونات أو سندات. ماذا تفعل منشآت الإدخار بكل تلك الودائع؟ تعيد تشغليها بالإقراض لأجال معينة.

هـ- بنوك أعمال: وهي بنوك ذات طبيعة خاصة (ليس لها جمهور داخل وخارج) وتقتصر عملياتها على المساهمة في تمويل وإدارة المنشآت الأخرى عن طريق إقراضها أو الإشتراك في رأسمالها أو الاستحواذ عليها، إنّها تعمل إذن في سوق رأس المال.

2- وظائف البنوك:

تتعددت وظائف البنوك إلى تقليدية وحديثة مع بقاء الوظائف الأساسية والمتمثلة في خلق النقود الكتابية وقبول الودائع ومنح الائتمان، ويمكن عرض هذه الوظائف كما يلي:

1- الوظائف التقليدية:

أ- تلقي الودائع: تقبل البنوك الاحتفاظ بأموال الجمهور لفترات مختلفة قد تكون قصيرة كحالة الودائع الجارية أو طويلة كحالة الودائع الإدخارية، وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد الوساطة المالية خاصة ذات البعد النقدي منها وعلى هذه الودائع يتوقف الكثير من عمليات هذه الوساطة مثل منح القروض وإنشاء النقود.

ب- منح القروض: من أهم وظائف البنك هو منح القروض سواء للمؤسسات (عمومية كانت أو خاصة)، أو الحكومة، أو العائلات، وكذلك قطاع العالم الخارجي، وتعتمد في أداء هذه الوظيفة الأساسية على الودائع التي تحصل عليها من الغير وعادة ما تكون مدة القرض لآجال قصيرة لا تتجاوز السنة، ويقوم برد المبالغ مع دفع فوائد على هذا الإقراض.

2- الوظائف الحديثة

إنّ للبنك أهداف يسعى من ورائها إلى رفع رقم أعماله ولتحقيق ذلك يقوم بـ:[1]

أ- تقديم خدمات استشارية للمتعاملين: تشترك البنوك في إعداد الدراسات المالية للمتعاملين معها عند إنشائهم لمشروعاتهم والهدف من هذه الدراسات هو تحديد الحجم الأمثل للأموال اللازمة للمشروع، بحيث لا يكون هناك نقص في سيولتها تؤثر على تطوره وعلى قدرته للوفاء بالتزاماته ولا يكون هناك إفراط فيها بشكل أعباء على المشروع، وكذلك طريقة السداد ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع باعتباره أن الفلسفة السليمة تعتبر لمصلحة البنك ومصلحة المشروع معه مشتركة.

ب- تقديم بطاقة الائتمان: هي من أهم الخدمات الحديثة التي تقدمها البنوك في الدول وتتمثل هذه الخدمة في منح الأفراد بطاقات من البلاستيك تحتوي على معلومات عن اسم المتعامل ورقم حسابه، وبموجب هاته البطاقات يستطيع المتعامل أن يتمتع بخدمات العديد من المحلات المتفقة مع البنك على قبول منح الائتمان لحامل البطاقة على أن يقوم هذا الأخير بتسديد قيمة هذه الخدمات إلى المصرف خلال فترة محددة من تاريخ استلامه لفاتورة المشتريات التي قام بها خلال الشهر.

ج- إدارة ممتلكات المتعاملين مع الصرف: كثيرا ما يوصي الأثرياء في الولايات المتحدة الأمريكية المصارف بإدارة أموالهم وممتلكاتهم لأولادهم القاصرين بعد وفاتهم إلى أن يبلغوا سن الرشد محددين بذلك للمصرف مجالات الاستثمار لهذه الأموال وكيفية التصرف في العائد، وقد يتم ذلك أثناء حياة المالك ليريح نفسه من عناء الاستثمار ويستفيد من خبرة المصرف في هذا المجال.

[1] زياد سليم رمضان، إدارة البنوك، عمان، دار المسيرة ودار صفا للنشر والتوزيع، ط2، ص17- 18.

المبحث الثاني: ماهية البنوك التجارية.

تعد البنوك التجارية مؤسسات مالية تتعامل بالإئتمان وتسمى أحيانا ببنوك الودائع وأهم ما يميزها عن البنوك الأخرى هو قبولها الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية، أي باختصار أن وظيفة البنك التجاري هي تلقي الودائع بكل أنواعها (تعبئة الإدخارات) وتوظيف جزء كبير من تلك الودائع في شكل قروض من الاحتفاظ بجزء منها في شكل احتياطي نقدي، ولأن جل العمليات التي تحدث على مستوى هاته البنوك مهمة وذات أهمية بالغة، فعليها يجب إعطاء مفهوم لما يتماشى مع وجودها كمؤسسة قائمة بحد ذاتها.

المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية:

البنك هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسئة على تجميع الموارد أو الأموال الفائضة عن حاجات أصحابها (أفراد، مؤسسات، دولة)، وإعادة إقراضها وفق أسس معينة أو استثمارها في مجالات أخرى.

بالرغم من تعدد التعاريف المرتبطة بالبنوك التجارية فهي تفيد بأن البنك التجاري هو مؤسسة مالية غير متخصصة، تعمل في السوق النقدي وتطّلع أساسا لتلقي الودائع بمختلف أنواعها، كما تتميز عملياتها بشكل خاص بالتعامل بالائتمان قصير الأجل.

يعتبر البنك التجاري وسيطا ينصب عمله على التعامل بالنقود، يرتكز نشاطه على أسس ومبادئ خاصة، فهو وسيط ملزم باستقبال ومنح وإنشاء وتحويل النقود، وهو يخضع لقواعد ومعايير محددة بتنظيمات وقوانين خاصة، ويستعمل في ممارسة نشاطه منتجات تتمثل في تقنيات التعامل بالنقود[1].

يعرّف البنك التجاري أيضا بأنه "المؤسسة التي تستعمل النقود كمادة أولية، حيث تعمل على تحويل هذه النقود على منتجات وتضعها تحت تصرف زبائنها، فهي بذلك مؤسسة مسيّرة بقواعد تجارية والتي تشتري وتحوّل وتبيع، كما أنها تملك كأي مؤسسة أموالا خاصة أين يشكل جزء منها المخزون الأدنى، غير أن

[1]Siruguet J.L. le control comptable bancaire. tomel. P24.

ما يميزها عن بقية المؤسسات هو أنها تشتري دائما مادتها الأولية بالاقتراض، وتبيع منتجاتها دائما بالإقراض"[1].

المطلب الثاني: وظائف وأهداف البنوك التجارية.

أ- وظائف البنوك التجارية:

من الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية ما هو تقليدي ارتبط بظهورها، ومنها ما ظهر نتيجة تطور العمل البنكي واتساع نطاق العمليات التي تزاولها البنوك.

1- الوظائف التقليدية للبنوك التجارية:

تتمثل الوظائف التقليدية التي تقدمها البنوك التجارية فيما يلي:

أ- قبول الودائع:

تعتبر هذه الوظيفة من أقدم وأهم الوظائف، حيث تتلقى البنوك التجارية الودائع من جهات وهيئات مختلفة، إذ أنها تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة، وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك وعليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض وإنشاء النقود[2] .

[1] Bouyacoub F. le risqué de credit et sa gestion. MediaBank. n°24. Juin/juillet. Alger. 1996. P14.

[2] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 13.

وتعتبر الوديعة تعهد من البنك لصاحبها بأن يدفع له أي مبلغ في شكل نقود قانونية في حدود قيمة الوديعة وذلك في أي وقت شاء أو لأي شخص يعينه صاحب الوديعة ويتم ذلك بواسطة شيك يحرره صاحب الوديعة

ب- تقديم القروض:

يعمل البنك على توظيف موارده في شكل استثمارات متنوعة بمراعاة مبدئي السيولة والربحية، وتنقسم القروض الممنوحة إلى نوعين:

- **قروض بضمانات مختلفة:** أي قروض بضمانات المحاصيل الزراعية، المنقولات، الأوراق المالية، عقارات وغيرها.
- **قروض بدون ضمانات:** حيث يكون الضمان شخصيا ويستند على السمعة الائتمانية للأشخاص.

2- الوظائف الحديثة للبنوك التجارية:

لقد تغيرت نظرة البنوك إلى العمل المصرفي من مجرد تأديتها للخدمات التقليدية إلى القيام بوظائف حديثة وبتوجيهات تتلاءم مع أهدافها المتنوعة، هذه الوظائف تكتسي طابعا من التجديد والاستحداث الناشئ عن اقتحامها مجالات جديدة ترى فيها بقاءها ونموّها إضاقة إلى حصولها على أرباح، من هذه الوظائف نذكر:(1)

- **تمويل عمليات التجاة الخارجية:**

تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية.

1-إسماعيل احمد الشناوي،عبد النعيم مباركي ،إقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية ،دار الجامعية ،الاسكندرية ،2000،ص 217

- **تحصيل الشيكات:**

تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق عملية التحويل الداخلي أو التحويل من خلال غرفة المقاصة، حيث يعتبر الشيك وسيلة لتحريك نقود الودائع، أي الحساب الجاري لدى البنوك التجارية سواء بالزيادة أو بالنقصان.

- **تحصيل الأوراق التجارية وخصمها:**

الأوراق التجارية هي أدوات الائتمان قصيرة الأجل من أهمها الكمبيالة، السند الأذني، أذونات الخزانة، ويقوم البنك النجاري بتحصيل مستحقات عملائه من الأوراق التجارية من مصادرها المختلفة، كما يدفع ديونهم إلى مستحقيها سواء داخل البلد أو خارجه، وقد يحدث أن يقع حاملوا الأوراق التجارية في أزمة سيولة، مما يضطرهم إلى اللجوء للبنوك التجارية قصد خصمها مقابل عمولة تعتبر بمثابة المقابل الذي تتحصل عليه البنوك التجارية نتيجة تحويل الأخطار إليها.

- **إدارة محافظ الاستثمار:**

تعمل البنوك التجارية على شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها ولحساب عملائها، وكذلك متابعة الأسهم والسندات من خلال تطور الأسعار...الخ.

- **تقديم الاستشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية لحساب الغير:**

أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لإنشاء مشاريعهم، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذا طريقة السداد وتواريخها، وقد اكتست هذه الخدمة سمة الحداثة من التطورات المستمرة التي شهدتها أساليب وطرق دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وقيام البنوك باستثمار أموال في البحث عن الأساليب الحديثة في ذلك.

- **التعامل بالعملات الأجنبية:**

تتم عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية عاجلا أم آجلا وذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم الساري العمل به في مجال سوق الصرف، وقد تخص عملية تحويل العملة مبالغ بسيطة، إذ تقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم محدود ولأغراض معينة كالدراسة والعلاج...الخ.

- **إصدار البطاقات الائتمانية:**

من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك خاصة في الدول المتقدمة، ويتيح تقديم هذه الخدمة للمستفيدين منها الجمع بين مصادر المدفوعات النقدية بمعنى تحويل المستحقات المالية من شخص إلى آخر ومنح أو الحصول على ائتمان، مع العلم أن كل شكل من أشكال بطاقات الائتمان يوفر نوعا من أنواع الائتمان كما سيتم بيانه لاحقا.

- **القيام بعمليات التوريق:**

تتمثل عمليات التوريق في تحويل الديون أو الأصول المالية غير السائلة مثل القروض المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وذلك ببيع الدين إلى مؤسسة مختصة في إصدار الأوراق المالية[1]. يلجأ البنك إلى اعتماد هذه العملية عند حاجته الماسة إلى السيولة النقدية للتوسع في نشاطه التمويلي أو سداد بعض التزاماته المالية، ومن الطبيعي أن يبيع ديونه بسعر أقل من القيمة القائمة للدين كي يخلق حافزا في شرائها أملا في حصوله على ربح معقول.

[1] عبد المطلب عبد الله، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2001 ، ص 39.

ب- أهداف البنوك التجارية:

إن تنظيم وضبط وظائف وأعمال البنوك من شأنه أن يحقق الأهداف التي تسعى لبلوغها وهي الربحية، السيولة والأمان، وعليه فإن البنوك التجارية ترمي إلى تحقيق أكبر الأرباح بالتوازي مع توفير السيولة اللازمة، آخذة في الحسبان عنصر الأمان نذكرها كما يلي (1).

1- الربحية:

يحاول البنك تعظيم أرباحه من خلال تعظيم إيراداته أو تدنية تكاليفه، حيث تأخذ الإيرادات شكل الفوائد على القروض التي يمنحها للغير أو عوائد لموجوداته من الأصول المالية بمختلف أنواعها أو العمولات التي يحصل عليها مقابل الخدمات البنكية، أما التكاليف فيتحمل البنك نوعين منها: التكاليف التشغيلية (أجور العمال، مصاريف الاستغلال ...) والتكاليف التجارية المالية (أرباح بيع وشراء العملات، الفوائد، العملات الدائنة...).

2- السيولة:

نقصد بالسيولة في البنك، قدرته على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين ومقابلة طلبات الائتمان[1]، لذلك نجد أن البنوك تقوم بتوظيف أموالها في توليفة وتشكيلة متكاملة من الأصول المناسبة التي تجعل من قدرة البنك على تسييل جزء منها بسرعة لمواجهة حركات السحب أمرا ميسورا[2]

[1] عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة و النشر، الأردن 1999، ص 200.

[2] عبد الحميد محمد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية، منشأة المعارف الإسكندرية، دون تاريخ، ص 87.

3- الأمان:

لا تستطيع البنوك التجارية استيعاب خسائر تزيد عن قيمة رأس مالها، فأي خسائر من هذا النوع معناه التهام جزء من أموال المودعين، وبالتالي إفلاس البنك التجاري ولهذا تسعى البنوك التجارية إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة.

ومن خلال استعراض أهداف البنك التجاري نلاحظ وجود تعارض كبير وواضح بينها فالاحتفاظ بالسيولة العاطلة يؤثر على الربحية، كما أن السعي لتعظيم الربح يقود البنك إلى المخاطرة، وهو ما يدمر هدف الأمان، لذلك يسعى البنك دائما إلى المواءمة بين هذه الأهداف، والذي ينعكس من خلال الدور الفعال للإدارة البنكية.

المطلب الثالث: خصائص البنوك التجارية وأهميتها

1- خصائص البنوك التجارية:

للبنوك التجارية مجموعة من خصائص نذكر منها : (1)

1- الخاصية الأولى: تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه.

يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي.

2- الخاصية الثانية: تتعدّد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد.

تتعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعا لحاجات السوق الائتمانية في الوطن غير أن البنك المركزي يبقى واحدا، غير أن تعدد البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركز وتحقيق نوع من التفاهم والتحالفات الإستراتيجية، هذا التركز من شأنه خلق وحدات

طه طارق، إدارة البنوك و نضم المعلومات المصرفية، دون دار نشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 160.

مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال غير أنّ هذا التركز لم يصل بعد إلى مرحلة نتصور فيها وجود بنك تجاري واحد في بلد ما.

3- الخاصية الثالثة: تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية.

تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، فالأولى إبرائية وغير نهائية، والثانية إبرائية نهائية بقوة التشريع.

وتتماثل النقود القانونية في قيمتها "المطلقة" بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان.

والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود المصرفية تخاطب القطاع الاقتصادي.

4- الخاصية الرابعة: تسعى البنوك التجارية إلى الربح عكس المركزي.

تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات.

هذا الهدف مختلف تماما عن أهداف البنك المركزي والتي تتمثل في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية و تنفيذ السياسة المالية العليا[1].

2- أهمية البنوك التجارية:

نلاحظ أن البنوك التجارية قد ازدادت أهميتها في ثلاثة محاور رئيسية هي[2]:

أ- دورها النشط والفعال في الدول النامية وقدرتها على تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

ب- خروجها عن النشاط التقليدي وقيامها بأدوار ومهام حديثة.

ج- دورها في خدمة التجارة الدولية عن طريق شبكة فروعها ومراسليها المنتشرة عبر القارات، عن طريق:

- جذب وتجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المفيدة التي تعمل على زيادة الإنتاج المحلي.

[1] عبد الله تركي نادر الناهش، البنوك التجارية مفهومها و أهدافها منتديات الحوار، جامعة الملك سعود، 2014 ، ص 5.
[2] رشاد العصار ورياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء، عمان- الأردن، ص ص (72-73).

– قيامها بالاستثمار المباشر رغم جميع الخدمات والتسهيلات المقدمة للقطاع الخاص من قبل الحكومات والبنوك فإن الأفراد لا يزالون يترددون في الاستثمار خوفا من الخسارة.

– قيامها بدور بارز في الأسواق المالية، بإنشاء أقسام متخصصة للأوراق المالية ولوحظ أنها توسعت بشكل واضح في هذا المجال من حيث:

- قيامها بدور الوسيط للزبائن في السوق المالي في شراء وبيع الأوراق المالية وتحصيل الأرباح الناتجة مقابل عمولة معينة.
- شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها في السوق المالي.

– تقديم خدمات جديدة للزبائن، ومن الخدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك التجارية في الوقت الحاضر: بيع وشراء الشيكات السياحية وبطاقة الاعتماد، تأجير الصناديق الحديدية، البنك الآلي وخدمات الكمبيوتر.

– اتساع نشاطها في تطوير خدمة التجارة الدولية، كالاعتمادات المستندية وبوالص التحصيل والحوالات وأسعار العملات وغيرها.

المبحث الثالث: أنواع البنوك التجارية والمخاطر التي تتعرض لها.

المطلب الأول: أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقاً للزوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي (1):

أ- من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية :

1- البنوك التجارية العامة: ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيس في العاصمة أو إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها. وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح الائتمان قصير ومتوسط الأجل كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية .

2- البنوك التجارية المحلية: ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محددة نسبية مثل محافظة معينة أو مدينة أو إقليم محدد.

ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة، وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.

ب- من حيث حجم النشاط :

1- **بنوك الجملة :** ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

د.اسامة عبد الخالق الانصاري،إدارة البنوك التجارية والاسلامية .اساتذ ادارة اعمال كلية التجارة ،جامعة القاهرة

2- بنوك التجزئة : وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء، والمنشآت الصغرى لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم، وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا، وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلالها خلق المنافع الزمنية والمكانية، ومنفعة التملك، والتعامل للأفراد، وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

ج- من حيث عدد الفروع:

1- البنوك ذات الفروع : وهي بنوك تتخذ في الغالب شكل الشركات المساهمة كشكلاً قانونياً لها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة ولا سيما الأماكن الهامة، وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها، حيث يترك للفرع تدبير شؤونه فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، وبطبيعة الأمور فإن المركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهتدي بها الفروع، ويتميز هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على النطاق الأهلي، ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي.

2- بنوك السلاسل : وهي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها، وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إدارياً، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها، كذلك فهو ينسق بين الوحدات وبعضها، ولا يوجد هذا النوع من البنوك إلا في الولايات المتحدة الأمريكية .

3- بنوك المجموعات: وهي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي، حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة، وتضع لها السياسات العامة بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لا مركزي، وتأخذ هذه البنوك طابعاً احتكارياً، ولقد انتشرت هذه البنوك في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

4- البنوك الفردية: تقوم هذه البنوك على ما يتمتع أصحابها من ثقة، وبطبيعة الحال فإنها منشأة فردية تكون محددة رأس المال، ولذلك فهي سوف تتعامل في المجالات قصيرة الأجل ثم توظيف الأموال في الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة وغير ذلك من الأصول عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة وبدون خسائر .

5- البنوك المحلية: وهي بنوك تغطي منطقة جغرافية محددة كمدينة أو محافظة أو ولاية، وتخضع هذه البنوك للقوانين الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها، كذلك فهي تتفاعل مع البيئة التي توجد بها وتعمل على تقديم الخدمات المصرفية التي تناسبها.

المطلب الثاني: المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية

هناك عدة أنواع من المخاطر تواجه البنوك و أهمها: (1)

1- المخاطر الإستراتيجية:

هي تلك المخاطر الحاليةو المستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك و على رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات و عدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع البنكي ، و يتحمل مجلس إدارة البنك المسؤولية الكاملة عن المخاطر الإستراتيجية و كذلك إدارة البنك العليا التي تتمثل مسؤوليتها في ضمان وجود إدارة مخاطر إستراتيجية مناسبة للبنك ، و السياسات المتعلقة باستراتيجيات العمل تعد حاسمة لمعرفة القطاعات التي سيقوم البنك بالتركيز عليها في المدى القصير و الطويل.

2-خطر الائتمان (الاقراض)

وهو ذلك المتغير الاساسي المؤثر على صافي الدخل و القيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد او تاجيل السداد لانه كلما استحوذ البنك على احد الاصول المربحة فانه بذلك يتحمل مخاطرة عجز المقرض عن الوفاء برد اصل الدين و فوائده وفقا للتواريخ المحددة و تعتبر القروض هي اهم مصادر الاتمان ويذكران مخاطر الاتمان موجودة في نشاطات البنك سواء كانت داخل الميزانية او خارجها.

3-خطر السيولة :و هو خطر الشح في الموارد المالية لدى البنك بحيث يمكن ان يقع البنك في ازمة سيولة او نقص في الموارد المالية مما يترتب عليه عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته المستحقة و ذلك نتيجة اتباعه لسياسة ائتمانية غير عقلانية او سوء تسيير الموارد المتوفرة لديهما يؤدي الى عدم توافق

1-د.بوعشة مبارك ,مداخلة في إدارة المخاطر البنكية جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي

زمني بين أجال الاستحقاق للقروض الممنوحة و اجال استحقاق الودائع لدى البنك .و يتجلى خطر السيولة عندما لا يكون حجم السيولة لدى البنك كافية لمقابلة الالتزامات.

4-خطر عدم التسديد:

وهو الخطر المهم بالنسبة للبنك فالمقترض قد لا يسدد ما عليه من دين لسبب او اخر او ان البنك يعجز عن تحصيل ماله في الأجل المحدد لنفس الأسباب .وهذا ما يفسر انه مهما كانت الضمانات من حيث الحجم او النوع فانها غير كافية لضمان تحصيل القرض ومهما حاول البنك تحصيل أمواله بالطريقة القانونية فهي الاخرى تعد له خسارة نظرا للتكاليف المادية و المعنوية و خسارة للوقت كما تفوت عليه فرصا اخرى لتوظيف أمواله اخذين بالاعتبار المدة الزمنية التي تتطلبها اجراءات المنازعات القضائية القروض غير المسددة

5-خطر سعر الفائدة:

هو الخطر الحالي او المستقبلي الذي له تأثير سلبي على إيرادات البنك و رأسماله الناتج عن التقلبات المعاكسة في سعر الفائدة ، فخطر سعر الفائدة الكبير يمكن ان يشكل تهديد كبير لقاعدة الأرباح و رأس المال بالنسبة الى البنك

6-خطر سعر الصرف: هي المخاطر الحالية و المستقبلية التي قد تتاثر بها ايرادات البنك و راسماله نتيجة للتغيرات المغايرة في حركة سعر الصرف.و ينتج عن عملية سعر الصرف العديد من المخاطر تؤثر على البنك و على المستثمرين على سواء .

7-المخاطر التشغيلية:

و هي المخاطر الناجمة عن ضعف الرقابة الداخلية او ضعف في الأشخاص و الأنظمة أو حدوث ظروف خارجية .ان مخاطر الخسارة الناتجة عن احتمالية عدم كفاية أنظمة المعلومات، مخالفة انظمة الرقابة، الاختلاس،.....الخ تؤدي جميعها الى خسائر غير متوقعة ،فبعض البنوك لا تملك الكفاءة

للرقابة على التكاليف المباشرة و اخطاء المعالجة التي يقوم بها موظفي البنك،كما يجب على البنك استيعاب السرقات التي تتم بواسطة الموظفين او عملاء البنك.

8-مخاطر السوق

و يقصد بها احتمال وقوع بعض الاحداث الهامة محليا او عالميا مثل احتمال تغيرات جوهرية في النظام الاقتصادي او السياسي في الدولة ذاتها او في دول أخرى.

9-مخاطر السمعة

احتمالية انخفاض إيرادات البنك او قاعدة عملائه نتيجة لعدم تقيد البنك بالأنظمة و القوانين و المعايير الصادرة عن السلطات الرقابية من وقت لأخر و هذا النوع من المخاطر يعرض البنك إلى غرامات مالية و بالتالي التأثير على نشاطات البنك بشكل عام.

خلاصة الفصل

من خلال ما تطرقنا اليه في هذا الفصل تبين ان مفهوم البنوك واسع وتطور مع مرور الزمن ليشمل تطورها في وظائفها التي اصبحت كثيرة ومتعددة بحيث اصبح لايقتصر عمل البنوك على مهام تقليدية فقط والتي هيا قبول الودائع ومنح القروض وانما تعدا ذالك حسب التطور التكنلوجي وكذالك يقتصر عمل البنوك على تحقيق اهدافها المتمثلة في الربحية والسيولة والامان كما عرجنا في الاخير على المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية والتي من شانها ان تاثر على نشاطها ومن تلك المخاطر خطر السمعة وخطر السوق خطر استراتيجي وغيرها من المخاطر.

تمهيد:

عرف العمل البنكي تطورا كبيرا على المستويين المحلي والدولي، ففي ظل المبادلات الخارجية حدثت الكثير من التغيرات في تعاظم المعاملات المالية والنقدية في الأسواق الدولية، حيث تزايد دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية وتعقيدات الخدمات المقدمة بسبب الثورات التكنولوجية والعلمية.

إنّ كل هذه المعاملات وضعت البنوك أمام العديد من المخاطر حتّمت عليها ضرورة التأقلم معها حفاظا على بقائها في ظل المنافسة بين مختلف الهيئات الدولية.

وبناء عليه في إطار تناول مفاهيم نظرية حول التجارة الخارجية سيتم التعرض في هذا الفصل إلى ماهية التجارة الخارجية من تعاريف وإبراز مدى أهميتها وأسباب وعوامل قيامها، وكذلك التعرض لأساليب التمويل البنكي للتجارة الخارجية وذلك عن طريق إبراز كافة العمليات التي يقوم بها البنك في هذا المجال.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية.

نتيجة للدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في بناء العلاقات الاقتصادية الدولية سوف يتم توضيح هذا الدور وذلك من خلال التعرض في هذا المبحث إلى ماهية التجارة الخارجية من خلال التطرق إليها في ثلاث مطالب موضحة

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية.

سوف يتم التعرض في هذا المطلب إلى عدة تعريفات حول التجارة الخارجية.

التعريف الأول: " أحد فروع علم الاقتصاد الذي يختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية الممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة".[1]

التعريف الثاني: "عملية التبادل التجاري للسلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل".[2]

التعريف الثالث: " كلا من الصادرات والواردات المنظورة والغير منظورة ".[3]

التعريف الرابع: المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع وانتقال الأفراد وانتقال رؤوس الأموال، أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة".[4]

ومن التعاريف السابقة تم استنتاج أنّ التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري سواء في صور سلع وخدمات أو أفراد أو رؤوس أموال وبين أفراد يقطنون في دول مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة.

[1] السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، ،الإسكندرية، 2009 ، ص 08.
[2] رشاد العصار و آخرون، التجارة الخارجية، الدار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2000 ، ص 11.
[3] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003 ، ص 94.
[4] موسى سعيد مطر و آخرون، التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، مصر، 2002 ، ص 53.

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية.

تلعب التجارة الدولية دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية حيث توفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد، وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير، وتؤثر هذه النشاطات الاستيرادية والتصديرية بدورها على الأسواق المادية السلعية (الإنتاج والدخل والعمالة) وعلى الأسواق النقدية والمالية (أسواق النقود والصرف الأجنبي).

وقد ساهمت اتفاقيات تحرير التجارة الدولية والإقليمية على مدى الخمسة عقود الأخيرة في زيادة درجة الترابط بين دول العالم وإلى تعاظم كبير في حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الدول، مما ضاعف من تأثير التجارة على المناصب الاقتصادية المختلفة لمعظم دول العالم ولعل أحد أهم خصائص التجارة الدولية هو إمكانية كسب جميع الدول من التجارة دون أن يخسر أحد، وذلك لما تتركه من آثار إيجابية على الكفاءة الاقتصادية والرفاه الاقتصادي.[1]

وبالإضافة إلى ذلك تأتي أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من آثار على الميزان التجاري.[2]

وفيما يلي سوف يتم التعرض لأهمية التجارة الخارجية في بعض النقاط:[3]

–تؤدي التجارة الخارجية إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصيص والتقسيم الدولي للعمل.

– تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا.

[1] خالد وهيب الراوي، العمليات المصرفية الخارجية، دار المناهج، الأردن، 2010 ، ص 168.

[2] مصطفى رشدي شيحة، المعاملات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2011 ، الإسكندرية، ص 85.

[3] سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 101.

- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.

ويتضح مما سبق مدى أهمية التجارة الخارجية لدول العالم فهي التي توفر للمجتمعات المختلفة السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها محليا، أو تلك التي تحصل عليها من الخارج بتكلفة أقل نسبيا من تكلفة إنتاجها محليا، ولذا فإنّ التجارة الخارجية تتيح لدول العالم إمكانية الحصول على المزيد من السلع والخدمات، ومن ثم تساهم في زيادة مستوى رفاهية دول العالم.

وتنشأ أهمية التجارة الخارجية من حاجة دول العالم إلى الحصول على سلع وخدمات من الدول الأخرى و يرجع ذلك إلى:[1]

1- عدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغت قوتها الاقتصادية بأن تقوم بإنتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها محليا بسبب عدم توافر المواد الأولية أو عدم توافر الظروف الطبيعية والجغرافية الملائمة لإنتاج هذه السلع محليا.

2- اختلاف تكاليف إنتاج نفس السلعة بين دول العالم، حيث تستطيع دولة ما إنتاج سلعة معينة داخليا لكن بتكاليف مرتفعة نسبيا مقارنة مع الدول الأخرى، لذا يكون من الأفضل لها عدم إنتاجها محليا واستيرادها من الخارج.

وتختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة إلى أخرى حسب مستوى تقدمها الاقتصادي ومدى توافر عناصر الإنتاج لديها.

كما تختلف أهمية التجارة الخارجية لنفس الدولة من فترة زمنية إلى أخرى حسب السياسة التجارية التي تطبقها الدولة تجاه العالم الخارجي، فإذا كانت الدولة تطبق سياسة الحرية التجارية يزيد حجم تجارتها الدولية مع الخارج، أما إذا كانت تطبق سياسة الحماية فإنّ ذلك يقلل من حجم تجارتها الخارجية.

[1] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 09- 11.

للتجارة الخارجية أسباب أدّت إلى ظهورها وساهمت أيضا في أهميتها ومدى الحاجة إليها سيتم تناولها في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية.

ارتبط قيام التجارة الخارجية بجملة من الأسباب التي يمكن توضيحها فيما يلي:

– يرجع تفسير أسباب قيام التجارة بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية فبغض النظر عن الزمان والمكان هناك محدودية في الموارد الإقتصادية، حيث أنّ الموارد وجدت بطبيعتها بكميات محدودة من ناحية مطلقة، ومن ناحية أخرى فإنّ هذه الموارد تصبح أشد محدودية إذا ما قورنت بالاستخدامات اللانهائية التي تتنافس عليها ويرجع ذلك إلى أن الحاجات البشرية بطبيعتها أيضا وجدت غير محدودة لاتسامها بالتكرار والتنوع والتعدد والترابط، وهذه الطبيعة اللامحدودة للحاجات البشرية تجعل الموارد الإقتصادية عاجزة عن إنتاج ما يكفي من السلع والخدمات لإشباع جميع الحاجات الإنسانية، ندرة الموارد النسبية هذه تتطلب الإقتصاد في استخدامها بحيث تستغل استغلالا مثاليا لا هدر فيه، وهذا يعني إنتاج أقصى ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات بأقل قدر ممكن من التكاليف، وحيث أن مشكلة الندرة النسبية هذه تواجه كل الدول (بدرجات متفاوتة) فإنّ الإقتصاد في استخدام الموارد في كل دولة يتطلب تطبيق مبدأ التخصيص في الإنتاج وذلك لأنّ التخصيص الإنتاجي يؤدي إلى زيادة إتقان العمل ورفع الإنتاجية وتخفيض التكاليف وبالتالي إنتاج كميات أكبر من الموارد المحدودة، غير أنّ التخصيص الدولي في الإنتاج في ظل الحاجات البشرية المتعددة والمتنوعة لا يكون ممكنا إلاّ في ظل

التجارة الحرة بين الدول من أجل مبادلة الفوائض الإنتاجية الناجمة عن تطبيق مبدأ التخصيص في كل الدولة، وبالتالي إشباع أقصى ما يمكن من حاجات الأفراد في هذه الدول، فالشخص والتجارة الحرة وجهان لقطعة العملة الواحدة ولا يمكن تطبيق مبدأ التخصيص دون وجود إمكانية للتجارة الحرة، من ناحية أخرى فإنّ التجارة الحرة الطوعية سوف تؤدي بالضرورة إلى زيادة درجة التخصيص الإنتاجي في الدول المتاجرة مع بعضها البعض في غياب التجارة الحرة فإنّ الكميات المنتجة من السلع و الخدمات في كل دولة ستكون محدودة بالموارد الإقتصادية والمستوى التكنولوجي(الفن الإنتاجي) السائدة فيها خلال فترة زمنية معينة.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن الأسباب الإقتصادية لقيام التجارة الخارجية هي نفس المبررات التي تدعو إلى قيام التجارة المحلية داخل البلد أو منطقة من البلد ألا وهي رفع مستوى المعيشة.

وهناك حقيقتان على جانب كبير من الأهمية توضحان السبب في مساهمة التجارة الخارجية في رفع مستوى المعيشة وهما:

الأولى: ليست لكل دولة نفس الإمكانيات التي تكفي لإنتاج كل السلع والخدمات والحقيقة في عالمنا اليوم أنّه عالم في غاية التنوع، فبعض الدول غنية بالمواد التي تعمل بها والبعض الآخر فقير في موارده.

الثانية: نظرا للاختلاف في البيئة تختلف تكاليف إنتاج العديد من السلع والخدمات من دولة إلى أخرى بشكل ملحوظ، وهذه الحقيقة بعينها أي وجود اختلافات أخرى في تكاليف الإنتاج بين الدول هي السبب الأساسي في قيام التجارة الخارجية.[2]

[1] خالد وهيب الراوي، مرجع سابق، ص 169.

[2] رشاد العصار وآخرون، مرجع سابق، ص 16.

المبحث الثاني: تمويل التجارة الخارجية.

يعتبر تمويل التجارة الخارجية من أهم انشغالات الأعوان الإقتصادية والمؤسسات المالية والبنكية وذلك قصد تحقيق الثقة وضمان السير الحسن للعمليات التجارية الخارجية، حيث أصبح التركيز على إيجاد الطرق المثلى للتمويل عبر القنوات البنكية كونها توفر التقنيات الملائمة لتسهيل عملية تمويل هذه الأخيرة، لذلك حاولنا في هذا المبحث التعرض للتمويل البنكي للتجارة الخارجية من خلال مطبين يتم التعرض فيهما لمفهوم التمويل وأهميته في المطلب الأول وأنواع التمويل في المطلب الثاني ومصادر التمويل في المطلب الثالث.

المطلب الأول: تعريف التمويل وأهميته وأهدافه.

تحتاج كل مؤسسة عند نشأتها أو تجديدها إلى إمدادها بالإمكانيات اللازمة لتلبية حاجياتها وهذا يتم بواسطة ما يعرف بالتمويل.

1- تعريف التمويل:

هناك عدة تعاريف للتمويل منها:

- **التعريف الأول:** " يعرف التمويل بأنّه الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها".[1]

- **التعريف الثاني:** " تختلف المدارس و أيضا المتخصصين في الاستدلال بمفهوم التمويل، حيث لم يتم تحديد تعريف موحد للتمويل، ويمكن أن يعرف وفقا للمدرسة القديمة على أنّه الفعالية المتعلقة بتخطيط وتجهيز الأموال وكذا إدارتها في المنظمة ورقابتها، أما حسب المدرسة المجددة فهو الحقل الإداري أو مجموعة من الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرى النقد باعتباره ضرورة لتمكين المنظمات من تنفيذ أهدافها والالتزام بما عليها من واجبات في الوقت المحدد، أما المدرسة الحديثة فتعرف التمويل من خلال

[1] طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ، ص 21.

وظيفته بأنّه عامل أساسي لما يلعبه من دور في التخطيط المالي وفي مواجهة المشاكل التي قد تقف عائقا أمام استمرار عمل المنظمة وأيضا تجهيز وسائل الدفع".[1]

- **التعريف الثالث:** "يمكن تعريفه من حيث معنيين واحد حقيقي والآخر نقدي".

المعنى الحقيقي: ويقصد به توفير الموارد الحقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية ويقصد بالموارد تلك السلع والخدمات اللازمة لبناء الطاقات الإنتاجية أو تكوين رؤوس أموال جديدة.

المعنى النقدي: يقصد به إتاحة الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد التي توجه لتكوين رؤوس أموال جديدة.[2]

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن التمويل هو إمداد المؤسسة الإنتاجية بالأموال وفقا للحاجة إليها وذلك لإنشائها وتوسيعها، أو هو تلك الطرق المختلفة التي تحصل بها المؤسسة على ما تحتاجه من أموال لتطويرها.

2- أهمية التمويل:

إنّ جميع المجالات الإقتصادية تهتم بالتمويل حيث أنه يلعب دورا هاما في مختلف القطاعات خاصة وأنّه يعتبر المحرك الرئيسي والأساسي لأي مشروع في أي بلد في العالم ومن أجل تحقيق الرفاهية لها سياسيا، اقتصاديا وتنمويا وتتطلب هذه السياسة التنموية تخطيط المشاريع التنموية حسب احتياجات وقدرات البلاد التمويلية، ومهما تنوعت المشروعات فإنّها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو.

[1] بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011- 2012، ص 125.

[2] محمد بشير علبة، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2007 ، ص 127.

يلعب التمويل دورا هاما في تسيير الأنشطة الإقتصادية لهذا فهو يتبع الحاجة إلى رؤوس الأموال في المنظمات العامة أو الخاصة، في العائلات أو الخواص أو حتى في الدولة التي تعمل بهدف تمويل استثماراتها وتغطية العجز المالي.

لهذا فهو يأخذ حيزا كبيرا من الأهمية والأولوية، فبالنسبة للمؤسسات تظهر أهمية التمويل من خلال اعتباره ركيزة لزيادة قدراتها الإنتاجية، وتحسين مردوديتها ووضعيتها المالية وكذلك انتهاج استراتيجياتها التي تعتمد في نجاحها على الحصول على الموارد المطلوبة وتوفير رؤوس الأموال اللازمة ومراقبة تدفق الموارد المالية في عملياتها، وبالتالي تحقيق أقصى مردودية ممكنة وزيادة فعالية مخططاتها.[1]

3- أهداف التمويل:

يلعب التمويل دورا هاما في تسيير الأنشطة الإقتصادية لهذا يمكن تلخيص أهدافه في النقاط التالية:

- البحث والحصول على السيولة الضرورية للمشروع الاستثماري بإمداده بالتجهيزات اللازم.
- توزيع التدفقات النقدية والمالية على القطاعات والأعوان الإقتصادية الأخرى بكل موضوعية.
- دراسة فعالية تكاليف المشروع الاستثماري ومحاولة تغطية جزء منها.
- تلزم الصناعة التمويل التجاري وجود أطراف تظم المخاطر (المصارف المركزية) ويضبطها (وكلاء التامين ضد الحجز عند السداد وضمان الحسابات).
- التعاون بين الأطراف الاقتصادية المنتجة مع القطاع المصرفي التجاري والمؤسسات المالية الأخرى لتوفير منتجات التجارة الدولية.[2]

[1] بوكونة نورة، مرجع سابق، ص 125- 126.

[2] بوكونة نورة، مرجع سابق، ص 127.

المطلب الثاني: أنواع التمويل.

يمكن تقسيم أنواع التمويل إلى:[1]

1- من حيث النوع: وينقسم إلى:

أ- تمويل مصرفي: وهو الذي تحصل عليه من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

ب- تمويل تجاري: وهو الذي نحصل عليه من التجار.

2- من حيث المدة: وينقسم إلى:

أ- تمويل طويل الأجل: وتكون مدته أكثر من 10 سنوات.

ب- تمويل متوسط الأجل: وهو الذي تكون مدته أقل من سنة.

3- من حيث المصدر: وينقسم إلى:

أ- مصادر داخلية:

نقصد بالتمويل الداخلي مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى مصادر من الخارج أي مصدرها ناتج عن دورة إستغلال المؤسسة وتتمثل أساسا في التمويل الذاتي.

ب- مصادر خارجية:

لا يمكن لأي مؤسسة تمويل استثماراتها بوسائلها الخاصة ما يجعلها تبحث عن مصادر خارجية لتمويل مختلف المشاريع والاستثمارات من حيث عمليات البحث ودراسة الأسواق وتمويل الصفقات الكبيرة كذلك المستحقات في الخارج والتي تعتبر قروض قصيرة الأجل، كذلك يمكن تمويل الأصول الثابتة التي يتجاوز عمرها الاقتصادي 10 سنوات، وتمثل البنوك والمؤسسات المالية المختصة المصدر الرئيسي لها وغالبا ما يسدد القرض على شكل أقساط سنوية أو نصف سنوية مع وجوب تقديم ضمان الحصول عليه

[1] طارق الحاج، مرجع سابق، ص 26.

حيث يمثل الضمان عادة من 30 % إلى 60 % من قيمة القرض، كما أنّ سعر فائدته أعلى من سعر فائدة القرض القصير الأجل، إلى جانب هذا نقوم بتقديم قروض طويلة المدى وتتمثل في الأسهم العادية والأسهم الممتازة وقروض مباشرة طويلة الأجل كذلك تقديم سندات بهدف الحصول على أموال التمويل نفقاتها التشغيلية والاستثمارية.[1]

المطلب الثالث: مصادر التمويل.

تمويل التجارة الخارجية على مستوى البنوك التجارية يحتاج الى عمليات بنكية داعمة وميسرة لعملية التمويل منها:

أولا: الاتفاقيات مع البنوك المراسلة.

لكي تستطيع البنوك المحلية التعامل مع البنوك المراسلة، ولتنفيذ كافة العمليات المصرفية الخارجية من حوالات أو إصدار شيكات بالعملات الأجنبية، أو تسديد بوالص التأمين أو الإعتمادات المستندية أو الكفالات لابد لها من توقيع اتفاقيات مع البنوك المراسلة في مختلف دول العالم التي يتعامل معها مواطني تلك الدولة.

كما يهدف هذا التوقيع إلى الاستفادة من الميزات التالية:

- تنفيذ كافة العمليات المصرفية الخارجية لعملائها في كافة دول العالم.
- الحصول على المزيد من التسهيلات المصرفية الخارجية.
- تقديم خدمات مصرفية جديدة ومتخصصة لعملاء البنك المحلي لا تقسمها البنوك المحلية الأخرى.

[1] مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999، ص 100- 101.

– زيادة أعمال و أرباح البنك المحلي نتيجة لتنفيذ الخدمات المصرفية الخارجية مع البنوك المراسلة.

– تدريب موظفي البنوك المحلية لدى البنوك المراسلة.[1]

ثانيا: الحوالات الخارجية.

والتي تستعمل بشكل رئيسي من طرف العملاء لتسديد مدفوعات شهرية لمواطنين يعملون أو طلاب يدرسون في الخارج، أو لتنفيذ التزامات مترتبة على تسهيلات وعقود تجارية موقعة مع الخارج، كما أنّ قسم الحوالات يعتبر بمثابة همزة الوصل بين البنك والبنوك الأخرى، المحلية والأجنبية من خلال تأدية وإنجاز عمليات التحويل الداخلي والخارجي و شراء وبيع الشيكات المصرفية وإصدار الشيكات للمسافرين ووسائل الاعتماد الخارجية الشخصية.

وتنقسم الحوالات الخارجية إلى حوالات صادرة وحوالات واردة، فالحوالات الصادرة هي الحوالات التي يصدرها البنك بطلب من العملاء إلى المستفيد والتي تدفع بواسطة فروع البنك أو بنوك محلية أو أجنبية، والتحويل يتم من خلال الوسائل التكنولوجية المتاحة (بريد، تلكس، نظام السويفت....الخ)، أما الحوالات الواردة فهي تلك التي ترد إلى البنك المحلي من أحد فروعه أو البنوك الأخرى المحلية اولأجنبية ليتم دفعها إلى المستفيد.[2]

ثالثا: فتح حسابات بالعملة الصعبة.

تقوم البنوك نتيجة لأي عملية مرتبطة بالتجارة الخارجية بفتح حسابات بالعملة الصعبة للعميل الذي تتعامل معه مهما كانت الخدمة المقدمة له.

لذلك فإنّها تقيم علاقة بين عملائها وتتجسد هذه العلاقة واقعيا بفتح ما يسمى بالحساب، فالحساب إذا هو رمز هذه العلاقة به تتم الرابطة المالية بين البنك وصاحب الحساب (العميل) وهو بهذا المعنى

[1] غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006 ، ص 50.

[2] عدنان نايه لنعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010 ، ص 85.

تعبير عن التجسيد المادي لهذه العلاقة الموجودة بين الوساطة المالية ومختلف زبائنها ولذلك من الأهمية معرفة كيفية فتح الحساب.

رابعا: عمليات الاستيراد والتصدير.

تقوم التجارة الخارجية والمبادلات الدولية على عمليات الاستيراد والتصدير للسلع والخدمات حيث تتم هذه العمليات بين متعاملين اقتصاديين أشخاص طبيعيين أو معنويين خواص أو دول يقيمون في أقاليم مختلفة.

المبحث الثالث: أساليب تمويل التجارة الخارجية و المخاطرها .

يعتبر تمويل المشروعات التجارية والصناعية من أعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الإقتصادية في أي بلد، ويزداد الأمر أهمية أن تعلق الأمر بتمويل مشاريع التجارة الخارجية (صفقات التجارة الخارجية) والتي يمكن أن نصنف عملياتها إلى عمليات تمويل قصيرة الأجل، وعمليات متوسطة و طويلة الأجل، و ترتبط عمليات التمويل هذه مع طبيعة النشطات المراد تمويلها.

المطلب الأول: تمويل قصير الأجل.

تستعمل عمليات التمويل "القصيرة الأجل" في تمويل الصفقات الخاصة بتبادل السلع والخدمات مع الخارج، ومن أجل تسهيل هذه العملية والبحث عن أفضل الطرق التي تسمح بتوسيع التجارة الخارجية و التخفيف من العراقيل التي تواجهها، يسمح النظام البنكي اللجوء إلى عدة أنواع و طرق مختلفة تبيح للمؤسسات المصدرة و المستوردة على السواء إمكانية الوصول إلى مصادر التمويل في أقل وقت ممكن وهناك نوعين رئيسيين من أدوات التمويل: 1- إجراءات التمويل البحث.

2- إجراءات الدفع و القرض.

1- إجراءات التمويل البحث:

هي عبارة عن عمليات دفع وقرض في آن واحد ولها عدة أشكال نذكر منها:

عملية تحويل الفاتورة:

هي ألية تقوم بواسطتها مؤسسة مختصة، تكون في غالب الأمر مؤسسة قرض، بالحصول على الديون التي يملكها المصدر على الزبون الأجنبي، حيث تقوم هذه المؤسسة بتحصيل الدين بضمان حسن القيام بذلك وبهذا فهي تحل محل المصدر وتتحمل كل الأخطار الناجمة عن إحتمالات عدم التسديد

و تحصيل مقابل ذالك على عمولة مرتفعة نسبيا قد تصل إلى (4 %) من رقم الأعمال (CA) النتائج عن عملية التصدير.

وعملية تحويل الفاتورة هو ميكانيزم للتمويل قصير الأجل بإعتبار أن المصدرين يحصلون على مبلغ الصفقة مسبقا من طرف المؤسسة المتخصصة من قبل حلول أجل التسديد الذي لايتعدى سنة أي أقل من سنة.

2- إجراءات الدفع والقرض:

تصادفنا ثلاث آليات أساسية للتمويل والقرض المتعلقة بتمويل الواردات هي:

أولا: الإعتماد المستندي.

يعتبر الاعتماد المستندي من بين أشهر وأفضل الوسائل المستعملة بكثرة في التجارة الخارجية لما يقدمه من ضمانات وأمان للمصدرين والمستوردين على حد سواء.

1- تعريف الاعتماد المستندي:

يتمثل الاعتماد المستندي في تلك العملية التي يقبل بموجبها بنك المستورد أن يحل محل المستورد في الالتزام بتسديد وارداته لصالح المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثله مقابل استلام الوثائق أو المستندات التي تدل على أنّ المصدر قد قام فعلا بإرسال البضاعة المتعاقد عليها.[1]

كما يعرف على أنه:

العقد الذي يلزم البنك بموجبه لحساب عميله أن يدفع مبلغا محددا بعملة معينة للمستفيد في حال قدم هذا الأخير و في الآجال المحددة المستندات المطلوبة.[2]

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 11.

[2] Farouk Bouyakoub , L'entreprise et Le Financement Bancaire, édition casbah, Alger, 2000 , P 26.

من خلال التعريفين السابقين يمكن القول أن الاعتماد المستندي هو تعهد والتزام بنك المشتري لصالح البائع الوفاء بمبلغ البضاعة أو الخدمة في الوقت المحدد متى قدّم هذا الأخير المستندات الخاصة بالبضاعة أو الخدمة مطابقة لتعليمات وشروط العقد المبرم بين الطرفين.

2- أهمية الاعتماد المستندي في التجارة الخارجية:

يعتبر الاعتماد المستندي أفضل وسيلة وأنجعها لتمويل التجارة الخارجية نظرا لتحقيق مصلحة جميع الأطراف من مصدرين ومستوردين وضمان حقوقهم بواسطة تدخل البنك الوسيط المعتمد ومبادرته الشخصية لضمان حقوق الأطراف البيع الدولي فساهم في تحويل التجارة الخارجية بوسيلة الاعتماد المستندي كما تساهم في جلب المتعاملين الاقتصاديين نظرا لثقتهم التامة بحفظ حقوق الطرفين وعدم إتلافها.

أ- بالنسبة للمصدر:

- يضمن حق المصدر ويشجعه بتصدير بضاعته وخدماته.

- يحقق للمصدر الأمان والطمأنينة بحصوله على الثمن كما يضمن هذا الاعتماد أخطار التجارة الخارجية التي تواجهها السلعة أثناء التنقل.

- الاعتماد المستندي يحمي المصدر نفسه من سوء الحالة المالية للمستورد وعدم قدرته على التسديد.[1]

ب- بالنسبة للمستورد:

- يحقق الأمان الذي يثبت صحة العقد التجاري المبرم بين المصدر و المستورد بفضل الوثائق التي يرسلها المصدر إلى البنك فاتح الاعتماد و التي تخضع للرقابة التامة.

[1] علودة نجمة دامية، دامية، دور المؤسسات المصرفية في التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون، مدرسة دكتوراه للقانون والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014، ص 76.

– يكون لدى المشتري الثقة و الاطمئنان بوصول البضاعة إليه وفقا للمواصفات المحددة وبالأسعار التي تم التعاقد عليها و في المواعيد المنصوص عليها.[1]

جـ– مزايا الاعتماد المستندي: يتميز الاعتماد المستندي بجملة من المزايا تخص كل من المستورد والمصدر.

1– بالنسبة للمستورد (المشتري):

– التخفيض من الخطر التجاري بما أنّ المشتري متأكدا منه لا يدفع لمستورده ما دام تسلم البضاعة لم يشهد عليه بعد.

– إعطاء دليل القدرة على وفاء المستورد اتجاه المستورد.

– تسهيل المورد باستعمال قروضه بنكه.

2– بالنسبة للمصدر(البائع):

– إعطاء أمان كبير للبائع أي ضمان الدفع.

– يضمن له عدم انسحاب المستورد و هذا حسب الاتفاق المبرم في العقد التجاري.

– توفير الأمن الكافي للدفع الإضافي إذا كان هذا الاعتماد مؤكد من طرف بنكه الذي يدفع في حالة وجود خلل في دفع المشتري.

على الرغم من أنّ الاعتماد المستندي يعتبر من التقنيات المساعدة على ضمان حقوق كل أطرافه إلاّ أنّ العملاء يميلون كذلك للتحصيل باعتباره أقل تعقيد و مرونة سيتم التطرق له من خلال المطلب الموالي.

[1] سمير حسون، الاقتصاد السياسي في النقد والبنوك، ط 2، المؤسسة الجامعية، لبنان، 2004، ص 22.

المراحل التي يمر بها الإعتماد المستندي

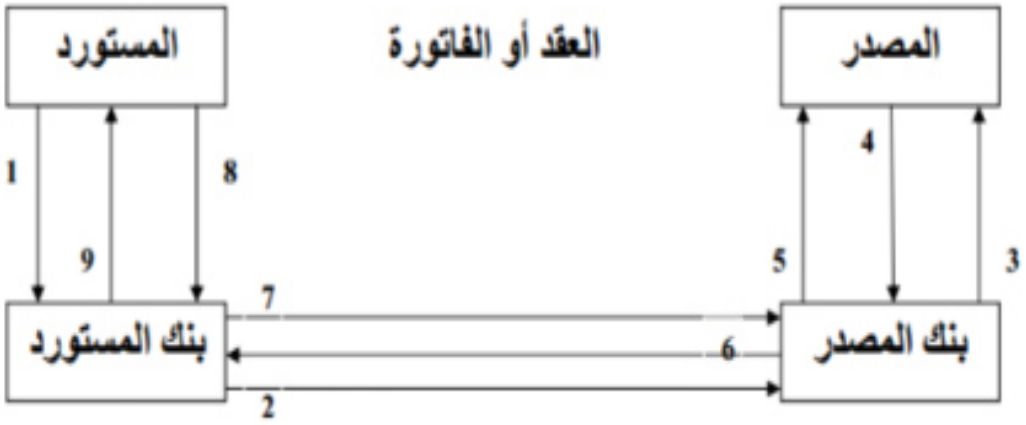

1- طلب فتح الإعتماد لصالح المستورد

2- إرسال بنك المستورد فتح الإعتماد المستندي إلى بنك المصدر

3- إشعار بنك المصدر والتأكد من فتح الإعتماد

4- تقديم كافة الوثائق المطلوبة لبنك المصدر

5- تأكد بنك المصدر من صحة الوثائق المقدمة وتسوية الوضعية المالية أي تسديد مبلغ الدين

6- تسليم الوثائق من بنك المصدر إلى بنك المستورد

7- تأكد بنك المستورد من صحة الوثائق المقدمة وتسوية الوضعية المالية

8- دفع المستورد كافة الحقوق إلى بنك المستورد

9- تسليم البنك الوثائق إلى المستورد

10- إستخدام الوثائق المقدمة من طرف البنك لإستلام البضاعة

ثانيا: التحصيل المستندي.

عادة عندما تمر علاقة تجارية بين مصدر ومستورد تصبح هناك درجة من الثقة بينهما تسمح لهما باستعمال ثقة أكثر مرونة وسهولة لإتمام العمليات التجارية بينهما تعرف بالتحصيل المستندي.

1- تعريف التحصيل المستندي:

التحصيل المستندي هو آلية يقوم بموجبها المصدر بإصدار كمبيالات وإعطاء كل المستندات إلى البنك الذي يمثله، حيث يقوم هذا الأخير بإجراءات لتسليم المستندات إلى المستورد أو إلى البنك الذي يمثله مقابل تسليم مبلغ الصفقة أو قبول الكمبيالة.[1]

كما يعرف على أنّه العملية التي يقدم عليها المصدر لبنكه و ذلك بعد إرسال السلعة، المستندات المتفق عليها مع المستورد مصحوبة أولا بكمبيالة موجهة للمستورد مقابل دفع هذا الأخير أو قبوله الكمبيالة.[2]

وعليه فالتحصيل المستندي هو أمر يصدر من البائع إلى البنك الذي يتعامل معه لتحصيل مبلغ معين من المشتري مقابل تسليمه سندات شحن البضاعة المباعة إليه، ويتم السداد إما نقدا أو مقابل التوقيع على كمبيالة ومع أنّ البنك ملزم بتنفيذ أمر عميله، إلا أنّه لا تترتب عليه مسؤولية فحص هذه المستندات أو اكتشاف التناقضات الخاصة بنوع أو كمية البضاعة.

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 119.

[2] Simon L'Autier et Honel.D, Finance internationale, 10eme édition, Paris, 2009, P 699.

2- مزايا التحصيل المستندي[1]:

توفر عملية التحصيل المستندي عددا من المزايا لكل من المستورد والمصدر على السواء نذكر منها:

- تتميز عملية التحصيل المستندي بالبساطة وقلة التكلفة.

- تتيح للمشتري الوقت لمعاينة البضاعة المشحونة إليه بعد وصولها أو مراجعة المستندات قبل سداد ثمنها، كما أنّ السداد يؤجل إلى حين وصول البضاعة.

- تسليم المستندات للمشتري متوقف على رغبة البائع، إما بحصوله على قيمة المستندات فورا من المشتري أو إعطائه مدة للدفع مقابل توقيعه على الكمبيالة وهذا يتوقف على مدى ثقة البائع في المشتري، تتم عمليات تمويل التجارة الخارجية بمجموعة من التقنيات المختلفة حسب رغبة العملاء و درجة الثقة بينهم لذلك سيتم تناول هذه التقنيات من خلال المطلب الموالي.

[1] أحمد غنيم، الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، ط7، مصر، 2003، ص 152.

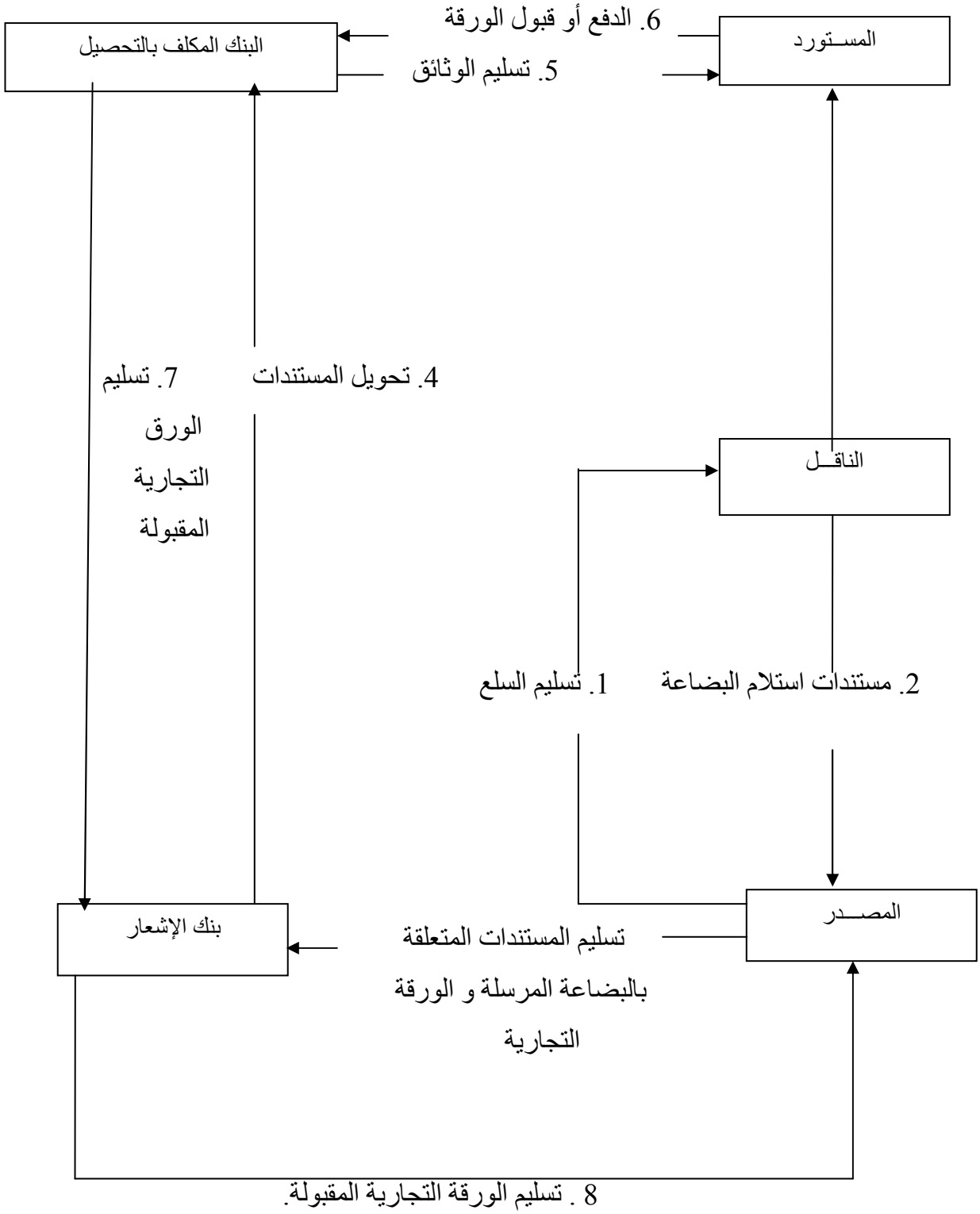

شكل رقم (2) : مخطط سير عملية التحصيل المستندي.

Source : Vincenzo bona .1992 OP-CIT p : 406

المطلب الثاني: تمويل متوسط وطويل الأجل.

ينص التمويل "المتوسط الطويل الأجل" لتجارة الخارجية على تمويل تلك العماليات التي تفوق في العادة (18 شهرا إلى 7 سنوات)، وهناك العديد من التقنيات التي تسمح بتسهيل و تطور التجارة الخارجية وعلى العموم يمكننا تصنيف مختلف وسائل التدخل البنكي في هذا المجال في أربعة أحداث:

1- قرض المورد(CREDIT FOVRNISSEVR)

2- قرض المشتري (CREDIT FOVRNISSEVR)

3- العقد الإيجاري الدولي(CREDIT BAIL" LEASING)

أولا: قرض المورد.

1- تعريف قرض المورد:

هو قرض يمنح للمورد المحلي الذي منح للمستورد الأجنبي آجال للتسديد، حيث يتمكن المورد من تحصيل المبالغ التي يدين له بها المستورد الأجنبي عند تسليم البضاعة (جزئيا أو كليا)، فالبنك إذن يمنح القرض للمورد الوطني، ومن هنا جاءت تسمية قرض المورد.[1]

2- خصائص قرض المورد:

- يختلف قرض المورد عن قرض المشتري حيث أنّ قرض المشتري يقدم للمستورد بوساطة من المصدر، بينما قرض المورد يمنح مباشرة للمصدر بعدما يمنح للمستورد مهلة التسديد.

- أنّه قرض مقدم من طرف المصدر على شكل تأخير في الدفع في الحدود التي أجهزة التأمين على قرض التصدير.

[1] حسين بلعجوز، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، بحث مقدم للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص 104.

– يتطلب قرض المورد قبول المستورد للكمبيالة المسحوبة عليه وهذه الكمبيالات قابلة للخصم ولإعادة الخصم من البنوك التجارية والبنك المركزي.

– الدفع يكون على شكل كمبيالات ممضية من طرف المشتري و مؤكدة من طرف بنكه.[1]

3– مزايا قرض المورد:

قرض المورد كغيره من القروض له مجموعة من المزايا هي :[2]

– يتم قرض المورد بإصدار وثيقة واحدة و بذلك يكسب الوقت.

– يتمتع المورد بحرية التصرف بما أنّه الشخص الوحيد الذي يفاوض المستورد.

– يتحمل المستورد تكاليف التامين و التحويل.

ثانيا: قرض المشتري.

1– تعريف قرض المشتري:

هو عبارة عن آلية يقوم بموجبها بنك معين أو مجموعة من بنوك بلد المصدر، بحيث يستعمل هذا الأخير لتسديد مبلغ الصفقة نقدا للمصدر، ويلعب المصدر دور الوسيط في المفاوضات ما بين المستورد والبنوك المعنية بغرض إتمام عملية القرض هذه، فكلا الطرفين يستفيدان من هذا النوع من القروض، حيث يستفيد المستورد من تسهيلات مالية نسبيا مع استلامه الآني للبضاعة، كما يستفيد المصدر من تدخل هذه البنوك وذلك بحصوله على التسديد الفوري من طرف المستورد لمبلغ الصفقة.[3]

[1] Valérie Borond et autres, technique et management des opérations commerceinternational, Bréal, paris, 2001, p 197.

[2] محمود الكيلاني، الموسوعة التجارية والمصرفية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008 ، ص 2.

[3] محمد توفيق ماضي، تمويل المشروعات، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999 ، ص 6.

2- مزايا قرض المشتري:

يتميز قرض المشتري بالعديد من المزايا التي تشمل كل من المستورد و المورد منها:[1]:

بالنسبة للمستورد:

- تعتبر شروط منح قرض المشتري مرنة بالنسبة لقروض أخرى.

- هذا القرض يضعف من حدة المنافسة الدولية، حيث أنّه ترك للمشتري حرية اختيار مورده و بناع قراره على أساس موضوعي.

بالنسبة للمصدر:

- هذا القرض يمكنه من الحصول على المبلغ فورا.

- يسمح له من التقليل من اللجوء الي قروض مصرفية.

مخطط عملية قرض المشترى

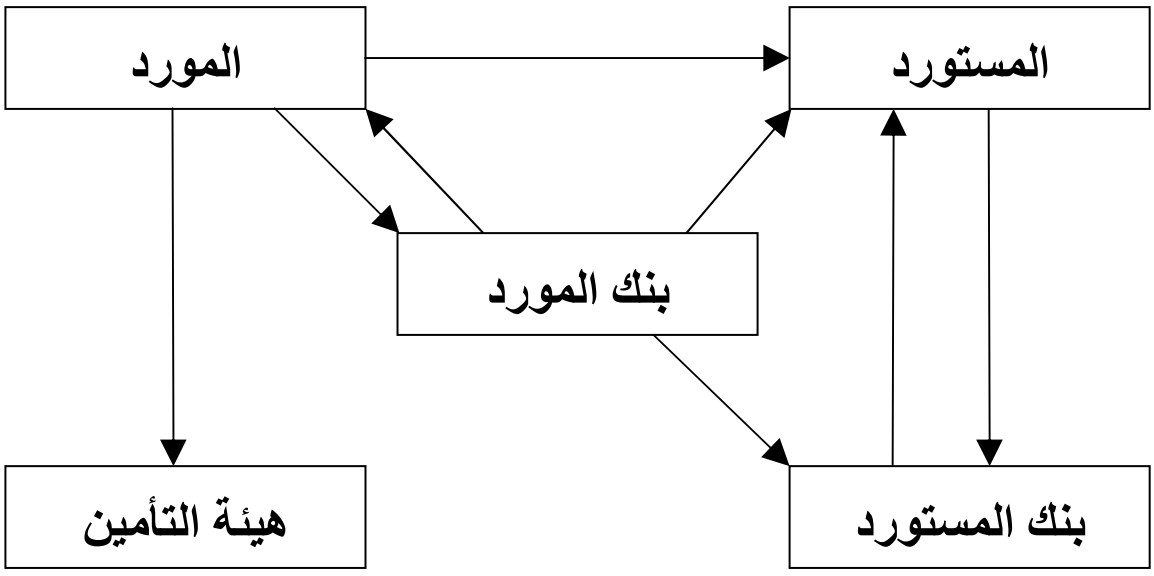

المصدر: CFCE\ Pratique de Commerce International Exporter Edition Foufer 1985. P67.

[1] جمال الدين عويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار القصبة للطباعة ، الجزائر، 1999 ، ص 4.

ثالثا: عقد الإيجار الدولي.

1- تعريف القرض الايجاري الدولي:

يتمثل مضمون عملية قرض الإيجار الدولي في بيع مصدر في دولة ما بعض المعدات التي تنتجها شركة تأجير في نفس الدولة، وقامت هذه الأخيرة بتأجير هذه المعدات إلى مستأجر أجنبي في دولة أخرى، غير أنّها تظل مملوكة لشركة التأجير طوال مدة عقد الإيجار، وفي معظم الأحوال يقوم المستأجر بشراء المعدات المؤجرة بسعر منخفض في نهاية فترة التأجير.

كما تستخدم هذه الاعتمادات في تمويل العمليات العالمية الكبيرة مثل تمويل أنابيب النفط والغاز وبناء السفن.[1]

2- مزايا القرض الإيجاري الدول

ومن مزايا قرض الايجاري الدول مايلي[2]:

- المصدر غير معرض لخطر الصرف وخطر عدم دفع المشتري.

- المستورد ليس عليه أن يجمد الأموال لدفع ثمن المواد المستوردة، يكفي له أن يدفع قيمة الإيجار.

- تكاليف الإيجار تكون بصفة عامة مرتفعة عن تكاليف القرض متوسط الأجل الذي يمنحه البنك، وذلك لأنّ مبلغ الإيجار يتضمن ثمن التجهيزات المؤجرة، أعباء الاستغلال وهامش الربح لشركة قرض التأجير.

- قد تواجه الشركة المؤجرة مشاكل قانونية وضريبية من جهة ومخاطر مالية وسياسية من جهة أخرى، من خلال هذا المبحث يمكن استنتاج أنّه لتمويل التجارة الخارجية هناك العديد من الطرق والتقنيات

[1] حسين بلعجوز، مرجع سابق، ص 108.

[2] شلالي رشيد، تسيير المخاطر المالية في التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 74.

المتبعة و المنتهجة من قبل المستوردين و المصدرين على حد سواء تحكمها جملة من الشروط و القواعد والأحكام و تميزها عن بعضها الامتيازات التي يتم على أساسها اختيار التقنية الملائمة لكل متعامل.

المطلب الثالث: مخاطر تمويل التجارة الخارجية.

أ- المخاطر التجارية:

هي ناتجة عن عدم استقرار الحالة المالية للمشتري كعدم توفر السيولة، أو هو عجز الزبون على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد أي عجز الزبون على إرجاع جزء أو كل ديونه وعدم التسديد عبارة عن ضياع كلي أو جزئي للقروض، منبع هذا الخطر يتعلق بعملية تصريف البضائع المتفق عليها في الصفقة لاحتمال وجود مشاكل تعيق عملية إنتاج أو تسويق الطلبية المتفق عليها مع المستورد.

ب- المخاطر السياسية والقانونية:

تتمثل هذه المخاطر في احتمال ظهور مشاكل سياسية بين البلدين المتعاملين وهذا ما يؤثر على إتمام الصفقة إضافة إلى الحوادث السياسية التي قد تعيق المدين من التسوية لحساباته مع الدائن، وهذا ما يتسبب في عدة مشاكل للدائن قد تؤدي إلى إلحاقه بخسائر كبيرة توقعه في الإفلاس.

أما الأخطار القانونية مرتبطة أساسا بالحالة، أو الوضعية القانونية للمؤسسة، بمعنى هل هذه الشركة هي شركة ذات مسؤولية محدودة أو شركة أشخاص، أو شركة ذات أسهم، وكذا نوع النشاط الذي تمارسه شرعي أو غير شرعي من الناحية القانونية، وكذا علاقتها مع المساهمين وغير النظاميين.[1]

ج- المخاطر المالية:

- **بالنسبة للواردات:**إنّ سعر الصرف هو السعر الذي يحقق التوازن في الميزان الحسابي، أي تحقيق التوازن بين كل من العرض والطلب من العملات الأجنبية فيؤدي في كثير من الحالات التخفيض في قيمة العملة إلى زيادة الواردات لتوقع المستوردين المحليين في ارتفاع جديد في الأسعار ونقص في الصادرات لانتظار المستوردين الأجانب حدوث تخفيض جديد في العملة مما يؤدي إلى انخفاض أثمان السلع المحلية بالعملات الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الصادرات وزيادة الإيرادات من العملات الأجنبية، إلّا أنّ التخفيض كثيرا ما يؤدي إلى العكس، حيث يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات، فلو أنّ الجانب الأكبر يتكون من السلع الاستهلاكية والمواد الأولية لأدّى ذلك إلى ارتفاع الأجور وكذلك تكاليف الإنتاج ومن ثمة ترتفع الأسعار، مما يؤدي إلى عرقلة الزيادة في الصادرات.

- **بالنسبة للصادرات:**

من أجل الحماية ضد مخاطر الصرف المتعلقة بالصادرات وعلما بمختلف تقنيات الحماية والتسيير فإنه على خزينة المؤسسات المصدرة إتباع استراتيجية التغطية ضد هذا الخطر من خلال أهداف المديرية العامة يخص المخاطر المالية.

[1] طارق عبد العالي حماد: التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الإسكندرية، الدار الجامعية، طبعة 1999، ص150.

فالبنك المكلف باتخاذ التزاماته في مختلف العمليات يجب عليه إحاطة نفسه بكل الضمانات اللازمة فعليه أن يتحرك ليواجه المخاطر الناتجة عنها، وتضاف إليه تلك التي يمكن أن تنتج عن المصدرين كعدم احترام مواعيد الاستلام.

إنّ عملية التصدير تتطلب أموالا معتبرة من أجل إتمامها وغالبا ما تكون هذه الأموال آتية من قنوات التمويل البنكية وفي حالة وجود صعوبات، أو مشكل في إتمام العملية التصديرية فأكيد أن الممول الذي موّل عملية التصدير سيتعرض لمخاطر مالية قد تؤثر على توازنه المالي أو حتى الإخلال بالتزامات مالية أخرى اتجاه متعاملين آخرين، وهنا ما قد يسبب مشاكل كبيرة للبنك الممول وحتى المصدر نظرا للأضرار التي قد تلحق به.

المبحث الرابع: اثر البنوك التجارية على التجارة الخارجية ودورها

المطلب الاول: اثر البنوك التجارية على التجارة الخارجية

إن التجارة الخارجية بجميع مكوناتها تحتاج حاجة ماسة للبنوك التجارية التي تقوم بتقديم الدعم والتمويل المالي لكل عمليات التجارة الخارجية فإن حركات النقل الكبيرة التي تتم عن طريق السفن وجميع وسائل النقل التي تعبر الحدود يتم بعد ان قامت البنوك التجارية بعملية تمويلها والقيام بعملية السداد وضمان عملية التجارة الخارجية فكل هذه المبادلات تنشط بمبالغ كبيرة من طرف البنك وكل هذا يتم بطريقة سهلة عن طريق البنوك التجارية .

فمن خلال هذا توجد هناك اثر مباشر للبنك على التجارة الخارجية فهو يقوم بتشجيع المعاملات والتبادلات الخارجية من خلال منح الائتمان على هذا النوع من النشاطات الاقتصادية التجارية عن طريق مجموعة من الادوات للدفع اكثر ضمان وسهولة لسداد قيمةهذا التبادل كما لها اثر في التقليل من الاخطار التي قد تعترض سير العملية مما يستوجب دخول البنك كوسيط في العملية لحماية مصالح الطرفين كما للبنك اثر جلي هو توسيع نطاق التعامل بهذا النوع من الانشطة الاقتصادية التجارية فالبنوك التجارية لها اثر ايجابي في التنمية وتطوير الاقتصاد.

كما للتجارة الخارجية اثر كبير على البنوك التجارية من خلال انعاش الاسواق المالية بوسائل وادوات تمويل حديثة وكذالك جلب العملة الصعبة من اسواق مالية اخرى كما انها تساعد البنك على إكتساب سمعة محليا ودوليا.

المطلب الثاني: دور البنوك التجارية على التجارة الخارجية

يبرز دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية في انها تسعى الى تسهيل وتنشيط حركة مبادلات التجارية الدولية بالنسبة لعمليات التصدير والاستراد وسماح للمتعاملين بإختيار افضل الطرق التي تسمح بتوسيع هذا النشاط الذي يقوم عليه تطور الاقتصادي في اي دولة . وكذالك يبرز دورها في ان البنوك التجارية تقوم بمنح قروض لتمويلها سواء كانت قصيرة الاجل او متوسطة وطولية الاجل عن طريق اليات واساليب عديدة لتموليها مثل الاعتماد المستندي الذي يعتبر من الاليات التي تستخدمها البنوك في نشاطها لتمويل هذا النوع من النشاطات التجارية

ويؤدي البنك دورا هاما في خدمة التجارة الدولية وتسهيل علاقة المصدر بالمستورد فبالنسبة للمصدر يكون لديه الضمان بأنه سيقبض قيمة بضاعة المصدرة عند التسليم وثائق شحنها إلى البنك دون اي تأخير طالما هذه الوثائق مستوفية لشروط الاعتماد وبالنسبة للمستورد فإنه يضمن كذلك أن البنك لا يدفع المبلغ إلا بعد تسليمه وثائق شحن لبضائع المتعاقد عليها مستوفية لكافة شروط الاعتماد.

فمن خلال مختلف هذه التقنيات تسعى البنوك التجارية الى تقريب فيما بين وجهات النظر للمتعاملين وتوفير الضمانات اللازمة لهاو خلق جو من الثقة والامان لدى المتعاملين

خاتمة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل يمكن استخلاص أنّ التجارة الخارجية مرت بالعديد من المحطات حتى وصلت لوزنها الحالي في الاقتصاد الدولي، كما أنّها تتميز بعدة تعقيدات تعيق سيرها بطريقة عادية، وهذا طبيعي لأنّ التجارة الخارجية تتم خارج الحدود الإقليمية كما أن أطرافها يختلفون عن بعضهم البعض و تفصل بينهم مسافات كبيرة.

كذلك التعرض لمفهوم التمويل البنكي للتجارة الخارجية بين لنا الدور الجوهري و المحوري الذي تلعبه البنوك التجارية في مختلف عمليات التجارة الخارجية من استيراد و تصدير و ذلك راجع لتأثرها بالعولمة المالية و الخروج من الأنشطة المحلية إلى الأنشطة الدولية، حيث تقوم باستخدام تقنيات مختلفة لتمويل التجارة الخارجية خاصة الاعتماد و التحصيل المستندي باعتبارهما الأكثر شيوعا و استعمالا من طرف البنوك و العملاء، الأمر لا يخلو من وجود تقنيات أخرى لتمويل التجارة الخارجية حيث تم التعرض لها و ابراز الامتيازات و المزايا التي توفرها للمتعاملين الاقتصاديين حيث تختص بالعمليات الكبيرة ذات الآجال المتوسطة و الطويلة.

تمهيد:

إن اتباع الجزائر لسياسة السوق المفتوحة وتحرير التجارة الخارجية أدى الى تعاظم دور الجهاز المصرفي حيث له دور فعال في تسيير المعاملات مع الخارج بغض النظر عن ما اذا كانت تنتمي للقطاع الخاص أو القطاع العام ,لذلك فان البنوك التجارية كغيرها من البنوك العالمية تعمل على تمويل التجارة الخارجية من خلال مجموعة من التقنيات والأدوات التي تعتبر المدعم الأساسي لعمليات التجارة الخارجية وتعزيز وتقوية المبادلات الخارجية وتشجيع قطاعات النشاط الاقتصادي والى جانب هذا التمويل تعاني البنوك الجزائرية كغيرها من البنوك العالمية التي تنشط في هذا المجال من مخاطر عديدة ومتعددة مصاحبة لعمليات تمويلها للتجارة الخارجية , الأمر الذي يجعلها تتعامل معها بكل حذر ودقة .

لذلك سيتم التطرق في هذا الفصل الى جانب لمحة عامة عن بنك الخليج الجزائر وكالة سعيدة كونه محل الدراسة التطبيقية الى العمليات الخارجية التي يقوم بها البنك و إستخدام الية الاعتماد المستندي التي يقوم من خلالها بتمويل التجارة الخارجية .

ولهذا الغرض تم تقسيم هذا الفصل الى :

المبحث الأول : مدخل حول بنك الخليج الجزائر

المبحث الثاني : تمويل التجارة الخارجية باستخدام الية الاعتماد المستندي

المبحث الأول : مدخل حول بنك الخليج الجزائر

المطلب الأول : نشأة بنك الخليج الجزائر

بنك الخليج الجزائري أو كما يسمى GULF Bank Algeria هو مؤسسة مالية تجارية تقدم خدمات مصرفية تجارية بما في ذلك الودائع والقروض والبطاقات الاتمانية وهو بنك خاص أي ملكيته للخواص وهو بنك أجنبي مقره في الجزائر أنشأ في مارس سنة 2004 يقدر رأس ماله ب 10000000000دج ويقدر عدد عماله حوالي 1000 عامل وله عدة فروع في عدد من ولايات الوطن 63 فرع يقع مقره بالنسبة للمركز في الجزائر العاصمة فيلا 17شارع شراقة دالي ابراهيم المنطقة 26 يقوم بتقديم خدمات مالية مصرفية بالطريقة التقليدية والاسلامية الحديثة بلغ رقم أعماله سنة 2008, 27500183457 دينار جزائري .

المطلب الثاني : مهام بنك الخليج الجزائر

* يقوم بكافة مهام البنوك التجارية الأخرى أي المهام التقليدية والاسلامية ومن أهمها :

- استقبال الودائع من العملاء والأشخاص والأطراف الاقتصادية الأخرى
- القيام بعمليات الدفع والسحب وكافة العمليات المصرفية
- منح القروض والاتمان القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل
- تمويل عمليات التجارة الخارجية والتسهيلات عليها بمختلف الطرق
- منتوجات نقدية مثل البطاقات البنكية الوطنية والخارجية
- فتح حسابات بنكية
- مراسلة البنوك الأخرى والاتصال بها في اطار العمليات البنكية (المقاصة)

- تحويل الأموال من والى الخارج عن طريق بعض البطاقات مثل carte visa

المطلب الثالث : تقديم فرع بنك الخليج الجزائر في سعيدة

1- التعريف بوكالة بنك الخليج الجزائر فرع سعيدة

تأسست وكالة بنك الخليج الجزائر بسعيدة سنة 23 أكتوبر 2013 وهو البنك الخاص الوحيد بسعيدة يعد من بين الوكالات التابعة جهويا لولاية سيدي بلعباس يقدر عدد موظفي هذه الوكالة ب 12 موظف موزعين حسب مهام محددة , يوجد مقر هذه الوكالة ب طريق رقم 13بوخرص بمحاذات الطريق المزدوج بسعيدة –الجزائر- , هذا الموقع مكنها من استقطاب عملاء وتسهيل تقديم الخدمات وسهولة التعرف عليها مدير الوكالة السيد مداح كوريد بن يعقوب

2 – الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر فرع سعيدة

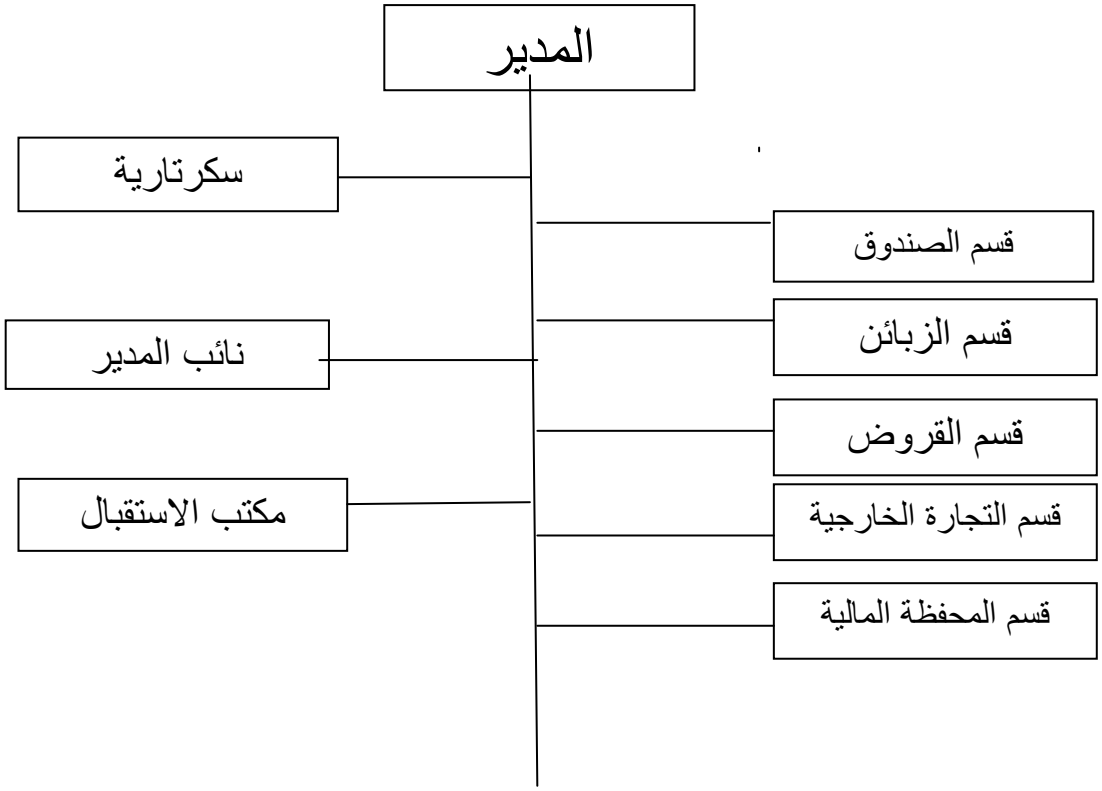

- قسم القروض: يختص هذا القسم في دراسة ملفات منح القروض وذالك من خلال دراسة قوائم المالية ومدى القدرة على الوفاء بالدين
- قسم الصندوق: يختص هذا القسم في منح خذمات السحب والاداع للعملاء وذالك بمفهوم الودائع بمختلف انواعها فيعتبر هذا القسم بالنسبة لوكالة بنك الخليج الجزائر فرع سعيدة ذو حركية كبيرة بالنظر الى الاقسام الاخرى
- قسم الزبائن: يختص هذا القسم في منح خدمات اخرى مثل البطاقات البنكية وكذالك بعض العمليات الاخرى التي لاتخص الاداع والسحب
- قسم التجارة الخارجية: فهذا القسم يختص بدراسة ملفات تجارة الخارجية وكذالك دراسة طلبات تمويل التجارة الخارجية فيتميز هذا القسم بانه لاتوجد حركية فيه بسبب موقع الجغرافي لهذه المنطقة وكذالك ان ولاية سعيدة لاتطل على البحر وليس بها موانئ هذا ماصعب من القيام بدراسة حول تمويل تجارة الخارجية في هذا الفرع وكذالذ ندرة طلبات التمويل لهذا القسم
- قسم المحفظة المالية: فهذا القسم يقوم بدراسة طرق واساليب الاستثمار في الاوراق المالية وحساب العائد وكذالك قياس الخطورة المترتبة عن كل ورقة مالية

المبحث الثاني : تمويل التجارة الخارجية باستخدام آلية الاعتماد المستندي

المطلب الأول : التوطين البنكي

مع التطور التكنلوجي أصبحت عملية فتح التوطين البنكي تتم بطريقة الكترونية فقد أصبحت عملية التوطين تتم مسبقا بطريقة اجبارية أي قبل كل عملية تجارة خارجية , فالتوطين البنكي الالكتروني يسمح باجراء كل العمليات 24 على 24 ساعة و7/7أيام طوال السنة عن طريق الانترنت بكل أمان , وحتى عن طريق الهاتف , وهو قيام البنك بتسجيل كافة العمليات التي تجرى مع الخارج من أجل التأكد من معاينتها مع التنظيم المعمول به وكذلك المصداقية القانونية لعملية الاستراد والتصدير حيث لايسمح لها بمخالفة الشكل القانوني .

طلب فتح التوطين الالكتروني :

يتم فتح ملف التوطين البنكي لدى البنك المستورد مرفوقا بوثائق تثبت صفته القانونية بحيث يتم تحرير وثيقة تتضمن معلومات عن المستورد وتكون مرفوقة بعقد تجاري أوفاتورة تجارية ونظرا لعدم تقديم معلومات حول هذا العنصر من طرف بنك الخليج الجزائر قمنا بملإ هذه العناصر على سبيل المثال من اجل توضيح الفكرة, أما مضمون هذه الوثيقة هو :

- اسم المستورد : xمجهول
- النشاط الممارس: بيع قطع الغيار السيارات
- اسم بنك المستورد : بنك الخليج الجزائر
- طبيعة البضاعة المستوردة : قطع غيار السيارات
- سعر الوحدة : 14 اورو
- مصدر البضاعة": المانيا
- مبلغ البضاعة بالعملة الوطنية : 22400 + العمولة على التوطين + 17 القيمة المضافة

- مبلغ البضاعة بالعملة الصعبة: 1400 + العمولة على التوطين + 17 القيمة المضافة
- رقم التعريف الجمركي للبضاعة Eur 20630420195130014
- طريقة التسديد : الاعتماد المستندي

وبعد الانتهاء من تكوين هذا الملف يعطى للعميل رقم توطين يثبت كافة الاجراءات السابقة

مزايا التوطين البنكي :

- سهل الاستعمال
- موفر 24 على 24 ساعة و7 على 7 أيام
- يسمح بتدعيم وتقوية اجراء المراقبة على الأ رجح
- تقوية المراقبة مايسمح القيام بعمليات التجارة الخارجية قبل كل توطين بنكي

المطلب الثاني : إجراءات منح الإعتماد المستندي

حتى يتم فتح الاإعتماد المستندي يجب توفر شروط تثبت مصداقية هته العملية

- الشروط الواجب توفرها في العملية :

- أن تكون للعميل صفة التاجر من خلال تسجيله فالسجلات التجارية القانونية
- أن يكون العميل يتمتع بكامل المقومات السن القانوني والعقل حتى يكون من حقه ممارسة كافة نشاطاته
- أن تكون للعميل مؤهلات مثل :أن يكتسب مؤسسة معينة يديرها بنفسه
- أن يكون من العملاء الدائمين في البنك

- فتح الإعتماد المستندي :

إن طلب فتح الإعتماد المستندي يقتصر على مجموعة من الخطوات تثبت مصداقيته ومطابقته للشكل القانوني والأنظمة المعمول بها في الجزائر ومن هذه الخطوات :

- فتح حساب بنكي لدى الفرع بعد طلب من البنك المركزي حتى تسهل عملية تمويل التجارة الخارجية يقوم المستورد بفتح حساب يحمل إسمه وكل معلوماته الشخصية من أجل تسهيل عملية إتصاله ببنك المصدر
- تصريح من وزارة التجارة لممارسة العمل فحتى لاتكون هته السلعة المستوردة تخالف القوانين والظوابط المسيرة الموضوعة من طرف الوزارة المعنية
- إعطاء العميل رقم توطين خاص به من خلال فاتورة شكلية تضم معلوماته الشخصية والتي تم إصدارها من طرف البنك الممول لهذه العملية
- ملئ إستمارة تنجز على مستوى الوكالة تضم المعلومات التالية(الملحق1) :

ونظرا لعدم تقديم معلومات حول هذا العنصر من طرف البنك الخليج الجزائر قمنا بملإ هذه العناصر على سبيل المثال من اجل توضيح الفكرة

- إسم الوكالة البنكية : بنك الخليج الجزائر
- إسم المستورد : x مجهول
- نوع الإعتماد: المطلوب فتحه الاعتماد المستندي
- طلب التوطين: رقم التوطين البنكي الذي قدم له من طرف البنك
- قيمة الإعتماد: 22400 + العمولة على الإعتماد + 17 القيمة المضافة
- إسم البنك المصدر: مجهول xxx
- إسم المصدر: مجهول xx
- مدة سريان هذا العقد: من 16-03-2019 الى 16-04-2019

– تعيين ميناء الإرسال ميناء : ميناء هامبورغ

وبعد أن يتم تكوين هذا الملف من طرف وكالة بنك الخليج الجزائر بسعيدة يتم إرساله إلى بنك الخليج الجزائر المركزي بالعاصمة الجزائر حتى يكون هو حلقة وصل بين بنك المصدر وبنك المستورد وكذلك أن يطلع على الملف المرسل ومعرفة مدى مطابقته للشروط المتفق عليها .

- الأخطار التي تواجه البنك في مرحلة فتح الإعتماد المستندي :

– تهرب أحد الطرفين من إتمام العملية

– تعرض أحد الطرفين لعسر مالي فهنا يجب على البنك أن يطلع على ميزانية المستورد وقيمة الدين التي عليه ومعرفة قدرة سداده إحتياطا من مواجهة أي خطر لسداد القرض

– أيضا من المخاطر التي يتعرض لها عدم سداد القرض يؤدي إلى ثغرة في ميزانية البنك وهذا يؤثر على سياسة البنك المتبعة في تقديم القروض

– ونجد أيضا خطر تقلب سعر الصرف وهنا يقوم البنك بأخذ قيمة من الصفقة لمواجهة تقلبات أسعار الصرف المتغيرة بإستمرار فهذه القيمة يتم الإتفاق عليها بين البنك والمستورد

المطلب الثالث : تنفيذ العقد والتسوية النهائية

بعد أن تتم عملية البيع والشراء يقوم المصدر بتسليم البضاعة للميناء الذي يتم عبره نقل البضاعة ويحصل عندها على مبلغ الصفقة ويقوم أيضا بتسليم الأوراق إلى بنك المصدر ومن هذه الأوراق :

– الفاتورة

– سند الشحن

– بوليصة التأمين

– شهادة المطابقة

ثم يقوم بنك المصدر بدوره بإرسالها إلى بنك المستورد في آجالها المحددة وبعدها يقوم البنك بتسليمها للمستورد الذي يتجه إلى الميناء الذي تم عبره إرسال البضاعة أي يتجه إلى وكيل العبور الجمركي للحصول على وثيقة جمركية التي تسلم إلى البنك لكن قبلها يقوم وكيل العبور الجمركي بإرسال قرار يثبت أن السلعة تخضع للطلب والرقابة المصرفية وهذه الإجراءات القانونية تستخدم لتفادي الغش والتحايل على البنك ومنع تحويل الأموال الغير قانونية إلى لخارج .

*فلتوضيح الفكرة على سبيل نقوم بإستكمال المثال السابق ففي المرحلة الاخيرة يقوم بنك خليج الجزائر بإرسال قيمة الإعتماد الى بنك المصدر والمقدر ب22400 + العمولة على الإعتماد + 17 القيمة المضافة وبدوره بنك المصدر يقوم بمنح مبلغ الاعتماد حتى يقوم المصدر بإرسال السلعة عبر المناء المحدد بينهم اي مناء هامبورغ حيث بعد إستلام بنك المصدر لقيمة الاعتماد المرسل يقوم هذا الاخير بارسال الاوراق المتعلقة بالسلعة مثل الفاتورة رقم 665 وسند الشحن وغيرها من الاوراق وكل هذا يدخل ضمن الاجرات القانونية ومع وصول السلعة الى مناء الجزائر يقوم الشخص المجهول صاحب السلعة بتوجه الى الجهة الجمركية المتعلقة بالعبور في المناء ومعاينة السلعة حتى يتم تدوين عليها محضرDZZ ويرسل هذا القرار من طرف الجمارك الى الجهة الرقابية على التجارة الخارجية وبعد قبول هذا القرار يقوم صاحب البضاعة بإستلام بضاعته وتسديد ماعليه من ديون في الاجل المحدد بين المستورد والبنك الخاص به

- الأخطار المتعلقة بعملية التنفيذ :

- خطر عدم إرسال البضاعة في الوقت المتفق عليه
- خطر عدم وصول البضاعة سالمة في مرحلة الشحن في الجهة الناقلة
- خطر عدم توافق السلعة مع الشروط المتفق عليها

- خطر عدم خضوع السلعة إلى القوانين والضوابط المعمول بها أي التعدي على القوانين التي تضعها وزارة التجارة من أجل حماية المستهلك

- المراحل التي تمر بها عملية التمويل بالإعتماد المستندي :

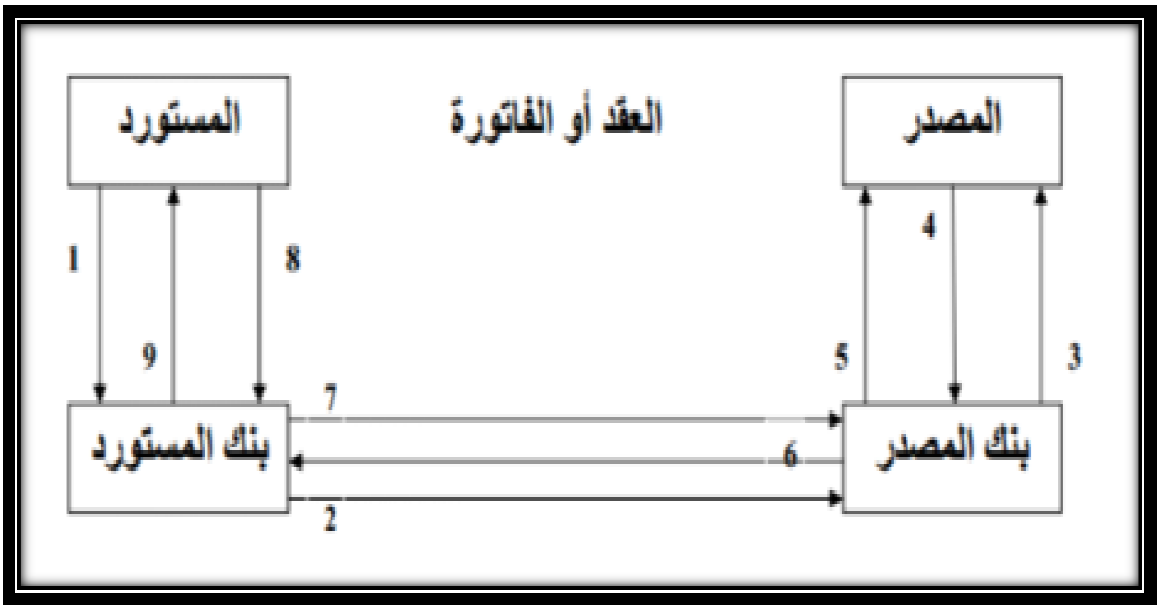

1- طلب فتح الإعتماد لصالح المستورد

2- إرسال بنك المستورد فتح الإعتماد المستندي إلى بنك المصدر

3- إشعار بنك المصدر والتأكد من فتح الإعتماد

4- تقديم كافة الوثائق المطلوبة لبنك المصدر

5- تأكد بنك المصدر من صحة الوثائق المقدمة وتسوية الوضعية المالية أي تسديد مبلغ الدين

6- تسليم الوثائق من بنك المصدر إلى بنك المستورد

7- تأكد بنك المستورد من صحة الوثائق المقدمة وتسوية الوضعية المالية

8- دفع المستورد كافة الحقوق إلى بنك المستورد

9- تسليم البنك الوثائق إلى المستورد

10- إستخدام الوثائق المقدمة من طرف البنك لإستلام البضاعة

خلاصة الفصل :

في هذا الفصل تم التعرف على بنك الخليج بصفة عامة من خلال تاريخ إنشاءه ورقم أعماله ومهام البنك ثم التدرج إلى وكالة سعيدة وتمويل التجارة الخارجية بإستخدام آلية الإعتماد المستندي من مرحلة فتح التوطين البنكي الإلكتروني مرورا بمرحلة فتح الإعتماد المستندي إلى مرحلة التنفيذ والتسوية النهائية مع ذكر الأخطار المترتبة عن كل مرحلة

❖ خلاصة البحث:

من خلال ما تطرقنا اليه في هذا الموضوع تعتبر التجارة الخارجية ذات اهمية كبيرة فهي تساعد في دفع التنمية الاقتصادية وكذالك تعتبرمن محددات الاقتصاد وهذا ماجعل منها تجلب اهتمام العديد من المفكرين والباحثين الاقتصاديين. حيث اتضح لنا من خلال هذه الدراسة ان البنوك التجارية لها اثر ايجابي في تنمية الاقتصاد وتطويره من خلال تمويل عمليات التجارة الخارجية بإعتبار انا البنوك التجارية هيا العصب الرئيسي لكل إقتصاد دولة وكذالك هيا من مكونات الجهاز المصرفي والمحرك الاساسي للمبادلات التجارية الدولية حيث يبرز دورها في تمويل التجارة الخارجية في انها تسعى الى تسهيل وتنشيط حركة مبادلات التجارية الدولية بالنسبة لعمليات التصدير والاستراد وسماح للمتعاملين بإختيار افضل الطرق التي تسمح بتوسيع هذا النشاط الذي يقوم عليه تطور الاقتصادي في اي دولة . وكذالك يبرز دورها في ان البنوك التجارية تقوم بمنح قروض لتمويلها سواء كانت قصيرة الاجل او متوسطة وطولية الاجل عن طريق اليات واساليب عديدة لتموليها مثل الاعتماد المستندي الذي يعتبر من الاليات التي تستخدمها البنوك في نشاطها لتمويل هذا النوع من النشاطات التجارية وما يمزه عن باقي الاليات ان لديه مستندات معينة مثل سند الشحن والفواتير وتعهد البنك بدفع قيمة الاعتماد وكذالك اتمام الصفقة في احسن الظروف .

حيث تم بحث في هذه الدراسة في دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية من خلال دراسة ميدانية الى بنك الخليج الجزائر AGB في وكالة سعيدة حيث وضحنا من خلالها عن الدور الذي يلعبه البنك في تنمية المنطقة فمن خلال دراسة التطبيقية توصلنا الى ان بنك الخليج الجزائر وكالة السعيدة هو البنك الخاص الوحيد في ولاية سعيدة وان نشاط تمويل التجارة الخارجية لايعتبر من النشاطات الرئيسية في الوكالة وذالك بسبب قلة العملاء المقبلين على مصلحة التجارة الخارجية لان الولاية موقعها الجغرافي

لايسمح لها بممارسة هذا النوع من الانشطة التي تتطلب وجود موانئ للشحن والنقل . وفي الاخير يمكن القول ان تمويل التجارة الخارجية يختلف من بنك لاخر حسب اسس ومبادئ واهداف البنك

❖ الاجابة على الفرضيات :

الفرضية 1 يرتكز دور البنوك تجارية في تمويل التجارة الخارجية على منحها قروض لتمويلها سواء كانت قصيرة او متوسطة او طويلة الاجل وضمان السير الحسن للمعاملات الدولية هذه الفرضية صحيحة لان البنوك التجارية تقوم بتمويل التجارة الخارجية عن طريق منحها الاتمان البنكي

الفرضية 2 التجارة الخارجية هيا مجموعة من المعاملات الاقتصادية بين الافراد داخل وخارج البلد من خلال عملية الاصدار والتصدير ومن المخاطر التي تتعرض لها هيا تقلبات اسعار الصرف ومشاكل النقل بين طرفين الفرضية صحيحة لان التجارة الخارجية هيا عملية تبادل بين الاطراف فهيا تتعرض لمخاطر قد تعيق سير عملها

الفرضية 3 هناك عدة اساليب تستخدم في تمويل التجارة الخارجية منها الاعتماد المستندي وذالك من اجل ضمان الثقة بين اطراف التبادل التجاري إن من الاساليب التي يستخدمها البنك هي الإعتماد المستندي الذي يعتبر من اكثر لالساليب الاكثر إستعمالا في تمويل التجارة الخارجية

نتائج الدراسة :

- ❖ البنك هو مؤسسة مالية يقوم نشاطها على جلب الودائع ومنح القروض ومن وظائف الحديثة هو تمويل التجارة الخارجية من خلال اهداف يسعى لتحقيقها وهيا الربحية والسيولة والامان
- ❖ ان التجارة الخارجية هي تبادل بين طرفين لبيع وشراء وهدف منها ترقية النشاط الاقتصادي للبلد وتحقيق التنمية المحلية فيه وإغراء الاسواق بمنتوجات جديدة وسعر اقل
- ❖ يتمثل دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية في منح القروض عن طريق اساليب متعددة ومتنوعة لتسهيل عملية وتقليل من المخاطر على الطرفين

- ❖ يعد الاعتماد المستندي من اهم واكث الاساليب المستعملة في تمويل التجارة الخارجية بحيث يمر بمراحل من فتح التوطين البنكي وكذالك إجراءات فتح الاعتماد المستندي والمرحلة الاخيرة وهيا التسوية النهائية كما يتعرض هذا النوع من تمويل لمخاطر تاثر على نشاطه من خلال كل مرحلة

❖ توصيات الدراسة :

من خلال ما قمنا بعرضه في هذه الدراسة نقدم الاقتراحات التالية :

1-بما انا التجارة الخارجية تساعد على تمنية إقتصاد دولة وحتى يحظى هذا النوع من الانشطة التجارية الاقتصادية على نطاق واسع يجب على الدولة والسلطات المعنية بمنح حوافز جزافية وتقليل من ضرائب المفروضة حتى يتسع بشكل قانوني وهذا مايؤدي التقلي من تهريب وتقليل التكاليف

2-اعطاء الدور الكامل للبنوك وعدم فرض قيود على نشاطها وسماح لها بادارة كافة المبادلات الخارجية وفتح مجال نحو الثقافة المصرفية لدى المتعاملين في الجزائر

3-على البنوك التطوير وجلب اليات اكثرا تطورا لاستعمالها في هذا النوع من النشاطات التجارية وذالك من اجل ضمان اقل مخاطرة وسرعة في الاداء

قائمة المصادر والمراجع

الكتب بالغة العربية

- شاكر القزويني، " محاضرات في اقتصاد البنوك " ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن [1] عكنون، الجزائر 1989

- السيد عبد الوالي، " اقتصاديات النقد والبنوك " دار النشر، القاهرة 1998-

- عبد الحق بوعتروس، الأنظمة البنكية والتقنيات المالية، جامعة التكوين المتواصل مركز قسنطينة، فرع قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، السنة الثالثة، الإرسال الأول
- محمد حبش، المحاضرة الثانية: تعريف البنوك وأنواعها.
- زيادة سليم رمضان ومحفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، دار المسيرة عمان- الأردن، ط2، [1] 2007 1996

- د. عقيل جاسم عبد الله: النقود والمصارف، عمان، دار مجدلاوي للنشر، ط2، 1999،[1]

- د. منير إبراهيم هندي: إدارة البنوك التجارية، مصر، المكتب العربي الحديث، 1996،.
- شاكر قزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 1989[1]

- زياد سليم رمضان، إدارة البنوك، عمان، دار المسيرة ودار صفا للنشر والتوزيع، ط2

- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 13.
- الدكتور خالد أمين عبد الله، "العمليات المصرفية" دار وائل للنشر، عمان، 1998،[1]

- إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000،

- عبد المطلب عبد الله، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2001

- عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة و النشر، الأردن 1999،
- عبد الحميد محمد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية، منشأة المعارف الإسكندرية، دون تاريخ.

– طه طارق، إدارة البنوك و نضم المعلومات المصرفية، دون دار نشر، الإسكندرية، مصر، 2000،

– عبد الله تركي نادر الناهش، البنوك التجارية مفهومها و أهدافها منتديات الحوار، جامعة الملك سعود، 2014

– رشاد العصار ورياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء، عمان– الأردن،

– د.اسامة عبد الخالق الانصاري،إدارة البنوك التجارية والاسلامية .اساتذ ادارة اعمال كلية التجارة ،جامعة القاهرة

– د.بوعشة مبارك ,مداخلة في إدارة المخاطر البنكية جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي

– السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، ،الإسكندرية، 2009 .

– رشاد العصار و آخرون، التجارة الخارجية، الدار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2000

– سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003.

– موسى سعيد مطر و آخرون، التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، مصر، 2002 ،

– خالد وهيب الراوي، العمليات المصرفية الخارجية، دار المناهج، الأردن، 2010 ،

– مصطفى رشدي شيحة، المعاملات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2011 ، الإسكندرية

– طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010

– محمد بشير علبة، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2007

– مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999

– غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006

– عدنان نايه لنعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010

– سمير حسون، الاقتصاد السياسي في النقد والبنوك، ط 2، المؤسسة الجامعية، لبنان، 2004،

– أحمد غنيم، الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، ط7، مصر، 2003.

– محمود الكيلاني، الموسوعة التجارية والمصرفية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008

– محمد توفيق ماضي، تمويل المشروعات، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.

– جمال الدين عويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار القصبة للطباعة ، الجزائر، 1999

– طارق عبد العالي حماد: التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الإسكندرية، الدار الجامعية، طبعة 1999،

مذكرات التخرج

- بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011– 2012
- علودة نجمة دامية، دامية، دور المؤسسات المصرفية في التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون، مدرسة دكتوراه للقانون والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014،
- حسين بلعجوز، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، بحث مقدم للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر
- شلالي رشيد، تسيير المخاطر المالية في التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم
التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2011

المراجع بالغة الفرنسية

[1]Siruguet J.L. le control comptable bancaire. tomel..

[1] Bouyacoub F. le risqué de credit et sa gestion. MediaBank. n°24. Juin/juillet. Alger. 1996

Farouk Bouyakoub , L'entreprise et Le Financement Bancaire, édition casbah, Alger, 2000

Simon L'Autier et Honel.D, Finance internationale, 10eme édition, Paris, 2009

Valérie Borond et autres, technique et management des opérations commerceinternational, Bréal, paris, 2001

المواقع عبر الانترنيت

www.aleppoeconomics.com/vb/showthread.php. extraite le 10 mai 2007

[1] حسين عمر www.ishraqa.com/newlook/art_det.asp. extraite le 12 nov 2007

http://islam.aljayyash.net/encyclopedia/book-13-28. موسوعة الأسرة المسلمة، Extraite le 13 oct